# مدار المشهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢١/٧/١٣ الموافق ٣ ذو الحجة ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٩ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



**خمسون طيفاً للتهويد في القدس الشرقية!**

صفحة (٢)

**دراسة جديدة لمركز «مولاد»: وقائع تلاشي اليسار في إسرائيل!**

صفحة (٤)


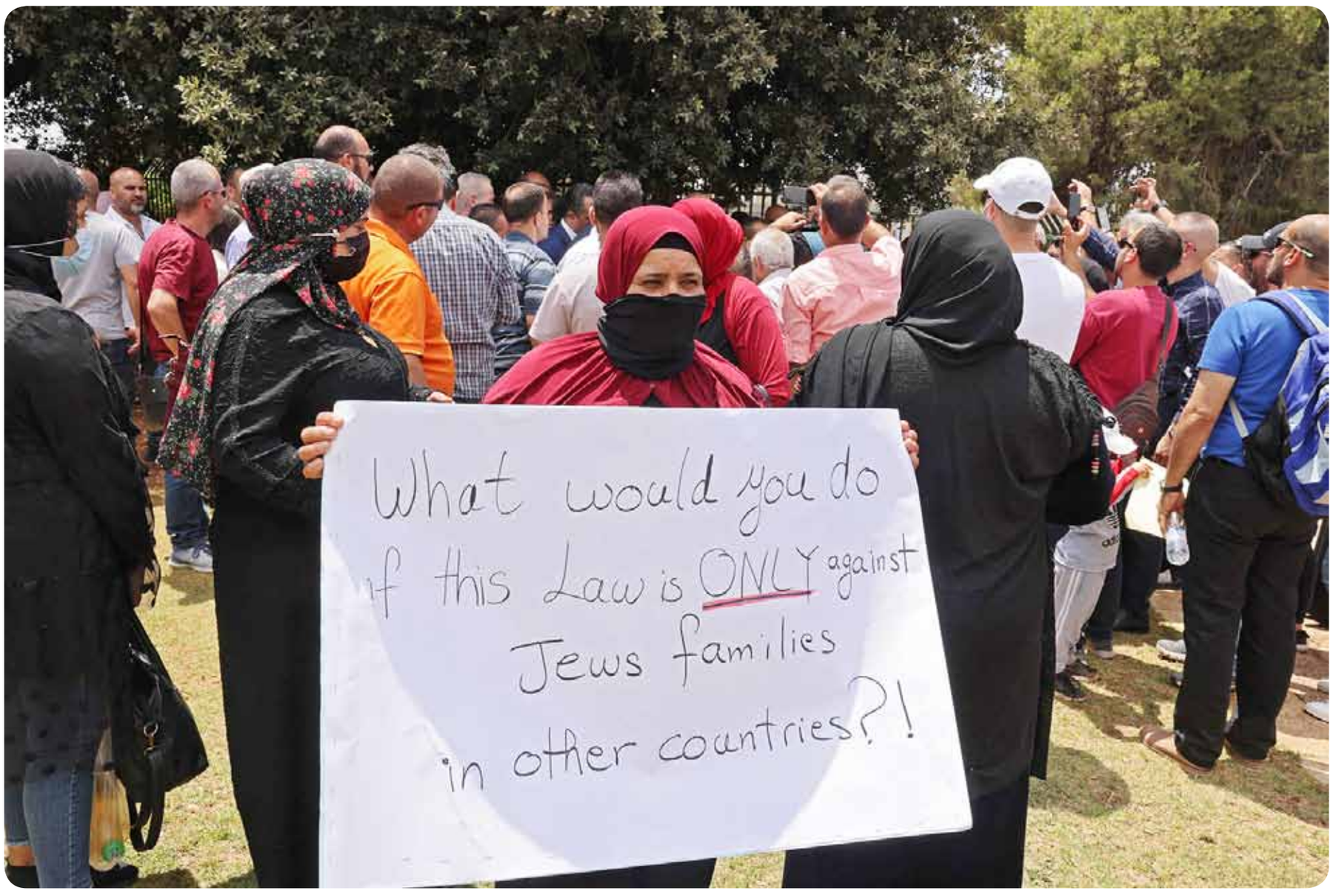


تظاهرة مناوئة للقانون العنصري القاضي بحرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، وذلك في القدس يوم ٥ تموز الجاري. (أف ب)

# الحكومة الإسرائيلية تبحث إعادة سن قانون منع لم الشمل وتستعد لتحدّي الموازنة العامة!

**كتب برهوم جرايسي:**

تستعد الحكومة الإسرائيلية، في هذه الأيام، لإنجاز الصيغة الأولى لميزانية الدولة للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢٢، وسط تحد لها بتمرير الميزانية بشكل يلبي جزءا من مطالب الأحزاب المشاركة، وفي الوقت نفسه، اتخاذ إجراءات اقتصادية تقشفية للجم وتقليص العجز والديون؛ وهذا بعد أيام من سقوط قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، والذي سقط بتعادل الأصوات في الهيئة العامة، بعد تمرّد أحد نواب كتلة رئيس الحكومة؛ ورغم هذا يرى محللون أن الائتلاف متماسك وقادر على العمل، في حين أعلنت وزيرة الداخلية، أييلت شاكيد، أن البحث جار لإعادة سن القانون من جديد في الكنيست مع ضمان أغلبية له.

وهذه المرّة الأولى منذ العام ٢٠٠٣، التي تثار فيها ضجة بهذا القدر حول قانون الحرمان من لم شمل العائلات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، أو من دول عربية. ومصدر الضجة أساسا هو أن أحزاب اليمين الاستيطاني، بقيادة الليكود، وبما يشمل كتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، قررت معارضة القانون على أساس مناكفة الحكومة، والسعي لإحراجها وإسقاطها.

فعلى مدى السنوات الـ ١٨ الماضية، حينما كان يتم تمديد سريان هذا القانون سنويا، لم يكن يحظى القانون بهذه الضجة في أروقة الكنيست، بل فقط من كتل معارضة، وحينما كان يتم التوجه بشأنه إلى المحكمة العليا أكثر من مرّة بالتماسات لإلغائه.

وفي كل السنوات السابقة، كان يتم إدراج هذا القانون في آخر جدول أعمال الكنيست يوم عرضه على الهيئة العامة للكنيست، ولم يكن يبقى في الهيئة العامة، على الأغلب، سوى عدد يتجاوز عدد النواب المعارضين، من الكتل التي تمثل فلسطينيي الداخل، ولاحقا «القائمة المشتركة»، ونواب كتلة ميرتس، وفي حالات استثنائية قليلة، من نواب في كتل أخرى مثل حزب العمل حينما كان يجلس في المعارضة.

وكانت المفارقات كثيرة في التصويت الأخير على هذا القانون، وإسقاطه بتعادل الأصوات، والمفارقة الأكبر هي أن نواب اليمين الاستيطاني اختاروا هذا القانون بالذات، للمناكفة البرلمانية ضد الحكومة. ولكن أيضا لأول مرّة نجد هذا الكم من أعضاء الكنيست العرب يؤيدون هذا القانون، أو يمتنعون عن التصويت، دعما للحكومة. فعادة كان ثمة نواب عرب يصوتون مع القانون، ولكن من الأحزاب الصهيونية اليمينية المتطرفة، أما في تصويت الأسبوع الماضي، فقد أيد القانون نائبان من القائمة العربية الموحدة، بقيادة منصور عباس، وامتنع عن التصويت نائبان آخران من ذات الكتلة. كما أيد القانون نائبان عربيان في كتلة ميرتس، ونائبة عربية في كتلة العمل. وما يجمع هؤلاء النواب هو أنهم أعلنوا مسبقا معارضتهم للقانون، وأنهم سيصوتون ضده، ولكن في نهاية المطاف، دعموا القانون تأييدا وامتناعا، امتثالا لأحزابهم ولأحكام الائتلاف الحاكم. كما أيد القانون نائبان عربيان من كتلتي «إسرائيل بيتنا» و«يوجد مستقبل». فيما حافظت كتلة «القائمة المشتركة» بنوابها الستة على موقفها المبدئي بمعارضة للقانون، الذي إسقاطه لن يغير الوضع القائم، إذ أن قرار لم الشمل لأي عائلة، سيكون أساسا بيد وزير الداخلية، الذي سيعلن أن الرفض لاعتبارات أمنية تحميه أمام المحاكم.

ونذكر أن القانون في حينه تم طرحه في أوج الانتفاضة الثانية، وبذريعتها، بهدف تخفيف الضغط على مكاتب وزارة الداخلية ومكتب الوزير، إذ أنه قبل هذا القانون لم تكن عملية لم الشمل بهذه الانسيابية لكل من طلبها.

وأوضح التصويت الأخير على هذا القانون أن كل الأحزاب الصهيونية، في نهاية المطاف، يكون موقفها بموجب موقعها في الائتلاف أو خارجه. فكتلة ميرتس، التي كان آخر جلوس لها في الحكومة مطلع العام ٢٠٠١، وهي تجلس في صفوف المعارضة منذ ٢٠ عاما، ألزمت كل نوابها بتأييد القانون، وهذا ما صدم الرئيسة السابقة للحزب، زهافا غالئون، بحسب ما نشرته في شبكات التواصل، لأن غالئون كانت من أبرز النواب الذين لجأوا للمحكمة العليا ضد هذا القانون.

وحاول نواب عرب من القائمة العربية الموحدة وميرتس تبرير تأييدهم للقانون بأنه تم التوصل إلى تفاهمات مع وزيرة الداخلية أييلت شاكيد، وتم نشر أرقام، حول عدد العائلات المستفيدة من تلك التعديلات المزعومة، ما بين ١٦٠٠ عائلة إلى ٣ آلاف عائلة. إلا أن شاكيد أوضحت أن الحديث يجري عن ١٦٠٠ شخص وليس عائلة، من أصل عشرات آلاف أبناء العائلات، وأن هؤلاء سيحصلون على إقامة مؤقتة في داخل إسرائيل وليس على مواطنة. وهذا عدد قريب بالمعدل السنوي لمن يحصلون على إقامة مؤقتة، كحالات استثنائية، بموجب قرار سابق للمحكمة العليا، بحسب ما أكده النائب السابق، الحقوقي د. يوسف جبارين، في مقابلة مع موقع «عرب ٤٨». كذلك من المثير أيضا أن النائبين العربيين في كتلة ميرتس لم يؤيدا القانون وحدهما، بل أيضا أيدته النائبة غابي لاسكي، وهي محامية مناصرة لحقوق الإنسان، ولحقوق الفلسطينيين، وكانت تدافع عن مقاومين فلسطينيين، مثل عهد التميمي وغيرها، وقد صوتت إلى جانب القانون دعما. كذلك فإن النائب موسي راز، الذي يُعد في أقصى الجناح اليساري في حزب ميرتس، وهاجم طيلة الوقت قانون الحرمان من لم الشمل، انقلب على موقفه في التصويت.

ورغم سقوط القانون بالتعادل، إلا أن بعض المحللين الإسرائيليين يعتقدون أن التصويت على قانون الحرمان من لم الشمل دلّ على تماسك الائتلاف، ورغبة الأطراف فيه باستمرار عمل الحكومة.

وتقول المحللة سيما كدمون في مقال لها في صحيفتها «يديعوت أحرونوت»: «إن ما جرى كان مؤشرا لتماسك الائتلاف... فرغم أن هذا الائتلاف قائم على أغلبية هشة، ويحتاج لخوض المعارك بحذر، إلا أنه أثبت أن كل شركاء الائتلاف، من أييلت شاكيد وحتى منصور عباس، يريدون استمرار الحكومة، فهذا ائتلاف يعمل ويؤدي وظائفه»، حسب تعبيرها. وذات الاستنتاج توصل اليه المحلل آري شفيط الذي قال «إنه من تعادل الأصوات، الذي أسقط قانون المواطنة وكبّد رئيس الحكومة نفتالي بينيت وشريكته وزيرة الداخلية شاكيد خسارة كبيرة، نستنتج ثلاثة استنتاجات: ١- ائتلاف بينيت- يائير لبيد، قوي ومتماسك أكثر مما يُخيل؛ ٢- المعارضة اليمينية بقيادة بنيامين نتنياهو، مثيرة للسخرية، وفاقدة للمسؤولية، أكثر مما اعتقدنا؛ ٣- التعاون المثمر بين الليكود والقائمة المشتركة، الذي بلغت ذروته بصيحات الفرح المختلطة، لإسقاط القانون، ستسهل على بينيت التوصل إلى تفاهمات مستقبلية مع أحمد طيبي وأيمن عودة على سبيل المثال بشأن ميزانية الدولة»، بحسب تقدير شفيط.

واستعرض شفيط التنازلات التي قدمتها كتلة ميرتس في الأسابيع الثلاثة الأولى لعمل الحكومة، من تأييد قانون الحرمان من لم الشمل، إلى السكوت عن تثبيت البؤرة الاستيطانية، الجاثمة على جبل صبيح جنوبي نابلس، المسماة إسرائيليا «أفيتار»، فقال: «إن العار السياسي والأيديولوجي، الذي ألقته كتلة ميرتس على نفسها، مثل تأييد وامتناع النواب الأربعة في كتلة القائمة العربية الموحدة، يؤكد قوة الأطواق التي تفرضها الحكومة على شركائها؛ وفي ساعة اختبار فإن هاتين الحلقتين (الكتلتين) اللتين تعدان ضعيفتين في الائتلاف، خرجتا عن طورهما لمساعدة الحكومة. وفي الانتخابات التي قد تجري في شتاء العام ٢٠٢٢، في حال لم يقر الكنيست الموازنة العامة، فإن هاتين الكتلتين قد تجدان نفسيهما على مزبلة التاريخ في انتخابات كهذه».

### طرح القانون مجددا يحتاج إلى وقت

يستدل من تصريحات وزيرة الداخلية شاكيد، في مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم»، في نهاية الأسبوع الماضي، أن القانون حاليا لا يمكن عرضه مجددا على الهيئة العامة للكنيست بطلب التمديد، لأنه أصبح من ناحية قانونية ليس قائما، ما يعني حسب شاكيد أنه يجب طرح القانون مجددا على الكنيست، كقانون جديد، بحاجة لثلاث مراحل تشريع، التصويت عليه بالقراءة الأولى، ثم التصويت بالقراءتين الثانية والثالثة معا، حتى يعود ليكون قانونا قائما.

وأعلنت شاكيد أنها بدأت مداولات في وزارتها لمعرفة كيفية إعادة مشروع القانون للكنيست لإقراره مجددا، وأيضا لتحديد الآليات لمواجهة طلبات قد تتدفق من ١٣٥٠٠ عائلة فلسطينية متضررة من حرمان لم الشمل، حسب ما ذكر في المقابلة الصحافية إياها.

وتقول شاكيد في المقابلة إنها لم تقيّم جيدا موازين القوى في الكنيست، بما يضمن أغلبية مطلقة، ولو هشّة لصالح القانون. وقالت إن عضو الكنيست عميحاي شيكلي، المتمرد في كتلتها البرلمانية، أبلغها بتأييده للقانون، إلا أنه انقلب على إعلانه وصوّت ضد القانون، ما جعله يسقط بتعادل الأصوات. وقالت إنها لو عرفت أن شيكلي كان سيعارض القانون، لضمنت تأييد نائب آخر من القائمة العربية الموحدة، وتقصد أحد النائبين اللذين امتنعا عن التصويت. وامتدحت في ذات المقابلة تأييد كتلة ميرتس ونائبين من الموحدة لهذا القانون، وقالت إنهم سيدفعون ثمنا سياسيا في جمهور مصوتيهم. وانتقدت بحدة موقف كتلة الليكود وحلفائه في المعارضة، الذين فضلوا، حسب قولها، «مصالحهم الحزبية على أمن إسرائيل»!.

وفي سياق متصل بشأن النائب عميحاي شيكلي، المتمرد على كتلته «يمينا» التي يترأسها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، يستدل من تقارير صحافية أنه لا يبدو أنه سيستقيم مع كتلته، رغم أن زعيمها هو من استقدمه ليكون مرشحا للكنيست في الانتخابات الأخيرة. والدلالة على هذا أن شيكلي عيّن ناطقة بلسانه في طاقمه البرلماني، المختصة الإعلامية نوي بار، وهي شريكة حياة نجل بنيامين نتنياهو، أفنير، وهي أيضا كانت حتى تعيينها رئيسة قسم الإعلام في حركة «إم ترتسو» اليمينية المتطرفة.

### نتنياهو «يذوق» طعم مشاريعه ضد خصومه

في الأسبوع الماضي، «ذاق» بنيامين نتنياهو، إن صحّ التعبير، طعم بعض مما كان ينسجه للأحزاب المعارضة لحكوماته؛ إذ أقر الكنيست مشروع قانون بادرت له الحكومة، ويجيز لأربعة أعضاء كنيست، حتى لو لم يشكلوا ثلث كتلتهم البرلمانية، أن ينشقوا عن كتلتهم ويعلنوا عن كتلة برلمانية جديدة مستقلة. وبحسب الانطباع السائد، فإن هذا القانون يستهدف كتلة الليكود دون سواها، التي لها حاليا ٣٠ نائبا، وحسب القانون القائم، فإن أي انشقاق في الكتلة البرلمانية، يجب أن يشمل ثلث أعضاء الكتلة البرلمانية كحد أدنى، وأن لا يكونوا أقل من عضوي كنيست، حتى يحق الإعلان عن كتلة برلمانية لها الحقوق البرلمانية. وهو ما يعني في حالة الليكود قبل تعديل القانون أنه يجب أن يكون ١٠ نواب على الأقل.

هذا القانون الذي أقره الكنيست، ويجيز انفصال أربعة نواب، كان نتنياهو قد بادر له في العام ٢٠١٠، مستهدفا كتلة «كديما» برئاسة تسيبي ليفني في حينه، وكان القانون الذي لم يقر في نهاية المطاف، يجيز لسبعة نواب، حتى لو لم يكونوا ثلث الكتلة، بالانشقاق عن كتلتهم. ويومها، أراد نتنياهو إغراء عضو الكنيست شاؤول موفاز للانشقاق عن كتلة كديما، إلا أن موفاز أوضح في حينه أنه لن ينشق ولن يستخدم القانون حتى ولو أقره الكنيست. وفي بدايات العام ٢٠١٢، فاز موفاز برئاسة كديما، ضد ليفني.

### بدء تقليص ميزانيات الحريديم

في غضون ذلك فإن وزير المالية أفيغدور ليبرمان، الأشد معارضة لأحزاب المتدينين المتزمتين الحريديم، لم ينتظر حتى موسم إقرار الموازنة العامة في الكنيست، الذي سيبدأ في نهاية شهر آب المقبل، وبدأ باتخاذ إجراءات لتقليص حجم الميزانيات التي تتدفق على جمهور ومؤسسات الحريديم، وهذا من ناحية نهجه الذي ينادي به طيلة الوقت، ولكن من ناحية أخرى من الممكن احتسابه انتقاما لموقف الحريديم من الحكومة، خاصة وأن الكتلتين أغلقتا كل أبواب التعاون مع الحكومة الجديدة.

فقد قرر ليبرمان، بموجب صلاحياته، وقف الدعم الحكومي لحضانات الأطفال في الجيل المبكر (حتى عمر ٣ سنوات)، الذي يُقدم للعائلات التي لا يعمل فيها الوالدان. وكانت الحكومة السابقة قد قررت سريان نظام الدعم على عائلات الحريديم التي الرجال فيها لا يعملون، بل «يتعلمون» في معاهد دينية، ومصطلح «التعليم» هنا، ليس بالمفهوم المعروف، بل هو لمن يمضون سنوات طويلة جدا في معاهد الدين. ويجري الحديث عن وقف هذه المخصصات لنحو ١٨ ألف عائلة، تتقاضى دعما حكوميا عن ٢١ ألف طفل حتى عمر ٣ سنوات. ويجري الحديث عن توفير ٤٠٠ مليون شيكل سنويا، وهذا ما يعادل حوالي ١٢٣ مليون دولار.

وكما يبدو، فإن هذا القرار الذي لاقى هجوما شديدا من قادة الحريديم ضد ليبرمان وحكومته، هو مؤشر لقرارات أخرى تقود كلها إلى تقليص الميزانيات الهائلة المتدفقة على جمهور الحريديم.

## كلمة في البداية

# المحكمة الإسرائيلية العليا ترسي نظام الفوقية اليهودية

**بقلم: أنطوان شلحت**

يشكل قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي رفض طلبات التماس قدمتها جمعيات حقوقية لإلغاء «قانون القومية الإسرائيلي» أو تعديل أي بند فيه، والذي اتخذ بأغلبية عشرة قضاة ضد قاض واحد- هو القاضي العربي الوحيد في هذه المحكمة- أحدث دليل على ماهية النظام السياسي في إسرائيل. ومثلما كتبت صحيفة «هآرتس» في الافتتاحية الخاصة التي أنشأتها أمس (الأحد)، فإن المحكمة العليا أثبتت بذلك أنها في طليعة الهيئات التي تقف وراء قانون أساس (دستوري) يرسي نظام الفوقية اليهودية والدونية العربية ويمس بقيمة المساواة. وكأنها بذلك تريد أن تدرأ عن نفسها التهمة التي ما انفكت جهات يمينية إسرائيلية كثيرة توجهها إليها، وهي تآكل الوزن الذي تقيمه لهوية إسرائيل اليهودية في قراراتها، وهي تهمة تروم هذه الجهات منها الحدّ من حقوق الإنسان، وكبح احتكام الجهاز القضائي عموماً إليها.

بالتأكيد لا يُعدّ قرار المحكمة العليا هذا الدليل الوحيد على ماهية نظام إسرائيل السياسي، فلقد سبقته دلائل كثيرة، كما تتوازى معه دلائل أخرى آخذة بالتراكم يوماً بعد يوم. مهما تكن هذه الدلائل، اخترنا أن نسلط الضوء في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» على كيفية وقوف هذا النظام السياسي من وراء عمليات نهب الأراضي والممتلكات الفلسطينية ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، كما في سائر أراضي ١٩٦٧، ومثلما كانت الحال عليه في أراضي ١٩٤٨ ولا تزال، وذلك من خلال ترجمة مقالة مدعمة بالقرائن كتبها أحد ناشطي جمعية «عير عاميم» («خمسون طيفاً للتهويد في القدس الشرقية») وشدّد فيها بشكل خاص على أن هذه العمليات هي نتاج تخطيط وتنفيذ تقوم به دولة الاحتلال.

ويشير كاتب المقالة مثلاً إلى الدور الذي تقوم به إحدى جمعيات المستوطنين (عطيرت كوهانيم) في هذا الشأن في القدس الشرقية بدعم مباشر من الحكومة، غير أن الواقع الإسرائيلي نفسه قدّم وما زال يقدّم الكثير من الشواهد على وجود العديد من مثل هذه الجمعية، والتي سبق لأستاذ الألسنية في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع، عيدان لاندو، أن أجرى حولها دراسة مطوّلة توقف بالتفصيل فيها عند ما أسماها ظاهرة «البلطجة السلطوية المُخصخصة للمهمات القذرة (الـ«بسملق»)» مشيراً إلى أنها ازدهرت في إسرائيل خلال العقدين الفائتين بغية تطبيق سياسة نظام حكمها اليميني، وبالأساس فيما يرتبط بسرقة الأرض الفلسطينية، وبقمع أي معارضة داخلية لهذه السياسة يمكن أن تشكل سنداً للمعارضة من الخارج.

وفي مطلع العام ٢٠١٥ أصدرنا في «مركز مدار» العدد ٦٥ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» وكان بعنوان «خزينة الدولة الإسرائيلية- الحاضنة الحقيقية للاحتلال والاستيطان». ومن ضمن ما اشتمل عليه هذا العدد تقرير هو عبارة عن تحقيق أجراه «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، حول نشاطات «وحدة الاستيطان» العاملة في إطار «الهستدروت الصهيونية العالمية» التي تعتمد ميزانيتها على أموال عامة، يثبت بالاستناد إلى أحدث المعطيات والوقائع أن هذه «الوحدة» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني» التي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي مقدمها حزبا «البيت اليهودي» و«يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسّع في أراضي الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيديولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة.

وقد أشرنا في حينه إلى أنه فضلاً عن كمّ المعلومات الدامغة المُتضمّن في هذا التحقيق، فإنه يؤكد أن الحقائق التي يوردها واضحة لكل من في رأسه عينان على نحو جليّ للغاية، وبالرغم من ذلك ثمة حاجة في إسرائيل إلى جهد كبير من أجل ملاحظتها. ولئن كان هذا التوكيد يتوخّى قول شيء مُحدّد، فهو أن مثل هذه الرعاية التي تحظى بها المشروعات والممارسات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية من جانب خزينة الدولة الإسرائيلية والجهات الحكومية المعنية ما كانت لتمرّ مرور الكرام لولا وجود رأي عام يؤيدها، ولولا تجنّد وسائل إعلام تتغاضى عنها بالمطلق إلى درجة التواطؤ معها بالصمت لصرف الأنظار عنها.

وتطرّق التحقيق إلى دور جهاز القضاء الإسرائيلي وعلى رأسه المحكمة العليا في تطبيع حالة الاحتلال. ومنه يستشف أنه ظاهرياً توجد في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ إجراءات قانونية، لكن ما يحدث في واقع الأمر هو عمليات سلب وضم ضخمة تشترك فيها المحاكم، وبناء على ذلك يمكن القول إن جهاز القضاء الإسرائيلي هو وسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على ضم الأرض الفلسطينية.

هكذا كانت الحال قبل سنّ «قانون القومية» الذي يكرس إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، ويمنح أفضلية للغة العبرية على العربية وللاستيطان اليهودي، ويمنح اليهود فقط حصرية حق تقرير المصير في فلسطين، ويعتبر القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل. فلكم أن تتخيلوا كيف هي عليه بعد سنّه وأكثر فأكثر عقب حصوله على مباركة المحكمة العليا.

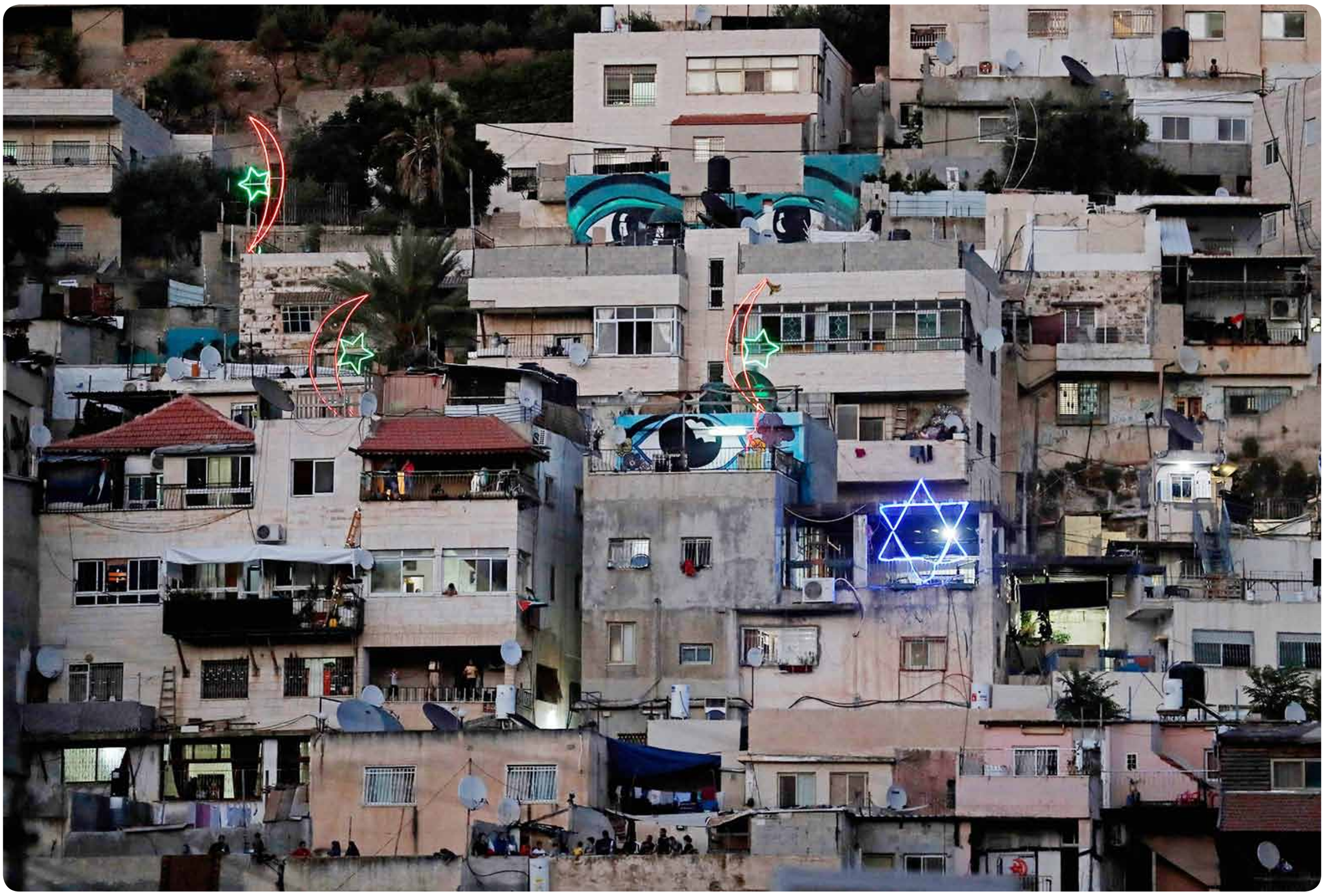

شبح التهويد: مشهد من سلوان. (أ ف ب)

# خمسون طيفاً للتهويد في القدس الشرقية!

بقلم: أفيف ستارسكي (١)

هدمت بلدية القدس في الأسبوع الماضي دكانا في حي البستان الواقع في منطقة (بلدة) سلوان. هذا المحل كانت تعمل فيه ملحمة، ويقول صاحبها إنها كانت مصدر رزق واعتياش لأفراد أسرته الموسّعة الذين يصل تعدادهم إلى ١٥ نفرا (٢).

بالنسبة لنحو مئة أسرة تعيش في حي البستان، يؤشر هدم هذا الدكّان إلى ما يمكن أن يشكل موجة من عمليات الهدم الواسعة في الحي. فهناك ١٦ أوامر هدم إضافية، ومعظمها بحق بيوت سكنية، وقد يتم تنفيذها في الفترة القريبة، أي أنه يوجد في الحي ما يزيد عن مئة بيت مهددة بأوامر هدم من بلدية القدس.

في السنوات الأربع الأخيرة، عمل سكان حي البستان على إعداد مخطط هيكلي لتنظيم الوضع التخطيطي في الحي، وإزالة خطر الهدم عن بيوتهم. هذه العملية حظيت بمباركة بلدية القدس، وتقدمت بالتنسيق معها.

وكجزء من محاولة تنظيم الوضع التخطيطي، وافقت البلدية أيضا على تجميد تنفيذ عشرات أوامر الهدم في حي البستان. ولكن في شهر شباط من هذا العام أبلغت البلدية المحكمة أنها غير معنية بمواصلة عملية تنظيم الوضع التخطيطي في الحي، وعوضاً عن ذلك باتت تطالب بعدم تمديد تجميد أوامر الهدم التي سبق أن صدرت. ومنذ ذلك الحين قام مفتشو البلدية بزيارات حثيثة إلى هذا الحي وسلموا أصحاب بيوت فيه إخطارات، إنذارات وأوامر بالهدم والإخلاء.

إن تنصل بلدية القدس من عملية التخطيط التي كانت قد أيدتها في السنوات الأربع الأخيرة قد بعثت على نحو أكيد بالارتياح لدى المحامي إلداد رابينوفيتش، الذي يسكن على بعد ٢٠٠ متر من حي البستان. ويجدر التوقف هنا عند ما يلي: في شهر تموز الماضي نُشر في موقع اليمين «سروغيم» تقرير (٣) خرج فيه المحامي رابينوفيتش بموقف ضد الخطة الهيكلية المُشار إليها أعلاه والتي يمكن أن تحمي سقوف البيوت التي تؤوي جيرانه في حي البستان.

وفي إثر نشر هذا التقرير أعلن أيضاً عضو المجلس البلدي، أريه كينغ، المقرّب من رئيس بلدية القدس، موشيه ليئون، بأنه ينوي إحباط هذه الخطة الهيكلية.

### قانون كمينيتس والقدس الشرقية

هناك في أرجاء القدس الشرقية مناطق مأهولة وسكنية كثيرة تهددها أوامر وعمليات الهدم. من هذه الناحية فإن وضع حي البستان ليس استثنائيا. فمنذ العام ١٩٦٧ تمنع الدولة عن السكان الفلسطينيين في المدينة خرائط هيكلية نزيهة تنظّم الوضع السكني والتخطيطي في أحيائهم. وقد طرأ في السنوات الأخيرة ارتفاع كبير في حجم عمليات هدم البيوت في القدس الشرقية نتيجة لسن قانون كمينيتس (٤) والبدء بالعمل بموجبه. السقف الذي يؤوي العائلات يشكل ضربة، نفسية، عائلية واقتصادية، ومن الصعب التعافي منها، وهناك عشرات آلاف السكان الفلسطينيين ممن لم ينجحوا في الحصول على ترخيص بناء فاضطروا للانتقال إلى الجزء الفلسطيني من جدار الفصل، كيلا يتورطوا مع أوامر وعمليات هدم.

بناء على ما سبق، فإن قوانين التخطيط والبناء تشكل وسيلة مركزية تستخدمها إسرائيل لطرد المزيد والمزيد من الفلسطينيين من مدينة القدس. إنها وسيلة مركزية ولكنها بالتأكيد ليست الوسيلة الوحيدة. وفي هذا المقال سنحاول «الاستعانة» بالمحامي رابينوفيتش كي نقدم ونعرض المزيد من الوسائل التي يتضمنها «صندوق العدّة» الذي تستخدمه دولة إسرائيل لتحقيق هذا الهدف.

مثلما ذكرنا أعلاه، يعيش رابينوفيتش على بُعد نحو ٢٠٠ متر من حي البستان. ومثل جميع سكان البستان، رابينوفيتش أيضا يسكن في بيت تم بناؤه من دون ترخيص. ولكن على النقيض من هؤلاء السكان الفلسطينيين، لا تنوي الدولة هدم بيته، وذلك على الرغم من أنه يرتفع على ستة طوابق وسط انتهاك صارخ للمخطط الهيكلي المعمول به في هذا المكان.

هذه الحقيقة لا تمنع رابينوفيتش بالمرة من التوجه إلى السلطات بطلب العمل ضد «مخالفات البناء» لجيرانه الفلسطينيين، بل إنه قدم شكاوى قانونية ضد البناء الفلسطيني من دون ترخيص. أما كيف يحدث أن يلقي رابينوفيتش بالحجارة الاستعارية في جميع الاتجاهات من دون أن يخشى على بيته المصنوع من زجاج؟ فهذا لأنه يسكن في «بيت يونتان» التابع لجمعية المستوطنين «عطيرت كوهانيم»، وهو مبنى قرر رئيس بلدية القدس السابق نير بركات (الذي حظي بدعم علني من رئيس المدرسة الدينية (بيشيفاه) عطيرت كوهانيم) منع تنفيذ أمر الهدم القضائي الذي صدر ضده.

تعيش في الشارع الذي يقطن فيه رابينوفيتش عشرات العائلات الفلسطينية في دور تحاول «عطيرت كوهانيم» السيطرة عليها. مثلما في الشيخ جراح ومثلما في بطن الهوا، سكن يهود هذه المناطق في مطلع القرن العشرين. الدولة تستغل هذه الحقيقة لغرض نقل الملكية على أملاك مئات العائلات الفلسطينية إلى جمعية مستوطنين، والتي سيكون بوسعها حينئذ طرد العائلات الفلسطينية من بيوتها.

في بطن الهوى، «عطيرت كوهانيم» هي التي تقوم بهذه الإجراءات والتحركات. في الفترة الأخيرة جرت محاولات في اليمين لعرض تهديدات الإخلاء في حي الشيخ جراح على أنها خلاف عقاري على ممتلكات خاصة وليس أكثر من ذلك. ولكن فعليا لم تكن ستنطلي حجج المستوطنين بأنهم يملكون المباني على أحد لولا الدعم الحثيث الذي قدمته لهم الدولة، بما في ذلك قوانين سنّتها – مثل: «قانون أملاك الغائبين» من جهة و«قانون أنظمة القضاء والإدارة» من جهة ثانية – والتي تشكل أداة إضافية لطرد الفلسطينيين.

إن إحدى العائلات التي كانت تسكن حتى قبل عدة سنوات غير بعيد عن بيت إلداد رابينوفيتش كانت عائلة أبو سنينة. لقد نجحت «عطيرت كوهانيم» في طرد سائر العائلات من مبنى عائلة أبو سنينة وبقيت هناك عائلة واحدة مليئة بالإصرار قد التصقت بدارها ولم تخضع لجميع الضغوط التي مورست ضدها. وهنا سرعان ما حظيت العائلة بزيارات عناصر شرطة ممّن ذكّروا صاحب العائلة بأنه لا يملك مكانة مدنية منظّمة في القدس.

وُلد جواد أبو سنينة في الضفة الغربية وتزوج من إحدى السيدات المقيمات في القدس الشرقية. في العام ٢٠٠٣ غيرت إسرائيل «قانون المواطنة» لكي تتمكن من منع سكان في الضفة والذين تزوجوا من سكان في إسرائيل، من تلقي مكانة في الدولة. يشمل هذا آلاف الناس إن لم يكن أكثر من ذلك، الذين يحتاجون لكي يمارسوا حبّهم وحقهم الأساس في حياة أسرية، إلى أن يخرجوا من المدينة أو البقاء فيها وسط مخاوف الطرد وبثمن المساس بالجوانب الأساسية لحياتهم وحياة أطفالهم، مثل التعليم، العمل، العلاج الصحي وحرية التحرك والتنقل.

إن ما حملته العناوين في إسرائيل مؤخرا في إطار اللعبة السياسية الصهيونية بين الائتلاف والمعارضة، يشكل بالنسبة لألوف الفلسطينيين مصدرا مستمرا للمعاناة. إلى جانب هدم البيوت، منع نيل مكانة في إسرائيل بحكم قانون لم شمل العائلات، اضطر العدد الأكبر من سكان القدس إلى مغادرة المدينة.

حين نتحدث عن هدم البيوت، تختبئ إسرائيل خلف قوانين التخطيط والبناء. فإخلاء البيوت يُعرض كخلافات عقارية، ومن أجل إلغاء إمكانية لم شمل عائلات تزعم الدولة وجود مخاطر أمنية. أما على المستوى الفعلي، فإن هذه جميعاً هي طرق متنوّعة ومختلفة لتحقيق هدف ديموغرافي واحد. حين نربط ما بين الأمور، نرى بشكل واضح أنه حتى لو كانت الأدوات والذرائع تتغير، فإن الجوهر ما زال هو نفس الجوهر.

### ليس أكثر من أداة!

صحيح أن إلداد رابينوفيتش يسكن إلى جانب سكان حي البستان الفلسطينيين، وفي نفس الشارع، مع عائلات مثل عائلة أبو سنينة والعائلات المهددة بأن تؤخذ بيوتها منها في بطن الهوا، ولكن في هذه القصة هو ليس أكثر من أداة. فليس هو من يفجر ويُحدث هذه الأمور التي وصفناها بل إنها نتاج تخطيط وتنفيذ تقوم به الدولة.

رابينوفيتش هو المرشح رقم ٢ في حزب نوعم. يبدو هذا للوهلة الأولى حزبا متطرفا وهامشيا خرج من التنافس المستقل على عضوية الكنيست في انتخابات العام ٢٠١٩ بعد أن لم يجتَز نسبة الحسم في الاستطلاعات، ولم ينجح في الدخول إلى الكنيست حتى بعد أن توحد مع الصهيونية الدينية. على الرغم من ذلك فبما أن الدولة مشغولة بمثل هذا التركيز وبمثل هذه الدرجة في دفع أهداف رابينوفيتش، ألا يبدو عندها أن حزب نوعم لربما يمثل الدولة أكثر مما يبدو من تلك الوهلة الأولى؟

(ملاحظة: توجهنا إلى المحامي رابينوفيتش بهدف طلب ردة فعله وسوف يتم نشرها في حال وصولها فوراً).

هوامش:

١. الكاتب باحث في جمعية «عير عميم» وناشط في مجموعة دارما للنشاط الاجتماعي. المقال نُشر في موقع «سيحا ميكوميت» الإلكتروني، وهذه ترجمة خاصة بـ«المشهد الإسرائيلي».

٢. حيّ البستان هو حيّ مقدسيّ في سلوان الموجودة جنوبيّ المسجد الأقصى. يقع بين حيّ وادي حلوة و«الحديقة الوطنيّة» المقامة على أراضي سلوان. الحيّ مهدّد بالهدم منذ العام ٢٠٠٥ بحجّة بناء حديقة وطنية ومنطقة خضراء مكانه.

٣. قال المحامي المذكور لموقع اليمين: «عندما تمنح المحكمة تمديداً لأمر الهدم، يكون ذلك غالباً بموافقة البلدية. من المريح والسهل تعليقه في المحكمة، ولكن في كثير من الأحيان يكون ذلك بسبب عدم حسم البلدية الأمر. لو أن البلدية حسمت وقدمت استئنافاً، فإنها تقدم مطالباتها، والحكم في هذه الأمور واضح تماماً».

٤. للتوسُّع حول هذا القانون يُنظر: «قانون كمينيتس» يصعد عمليات هدم البيوت التي تمارسها إسرائيل ضد العرب، «المشهد الإسرائيلي»، ١٨,٥,٢٠١٧. وصادق الكنيست عليه في نيسان ٢٠١٧ ويهدف إلى تشديد العقوبات على البناء غير المرخص. ورغم أن نص هذا القانون، الذي بادرت إلى صيغته النهائية وزارة العدل الإسرائيلية، لا يذكر أنه موجه ضد المواطنين العرب في إسرائيل، وأيضا ضد الفلسطينيين في القدس المحتلة، التي فرضت عليها إسرائيل قوانينها، إلا أنه ينعكس حصريا على هؤلاء فقط.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة

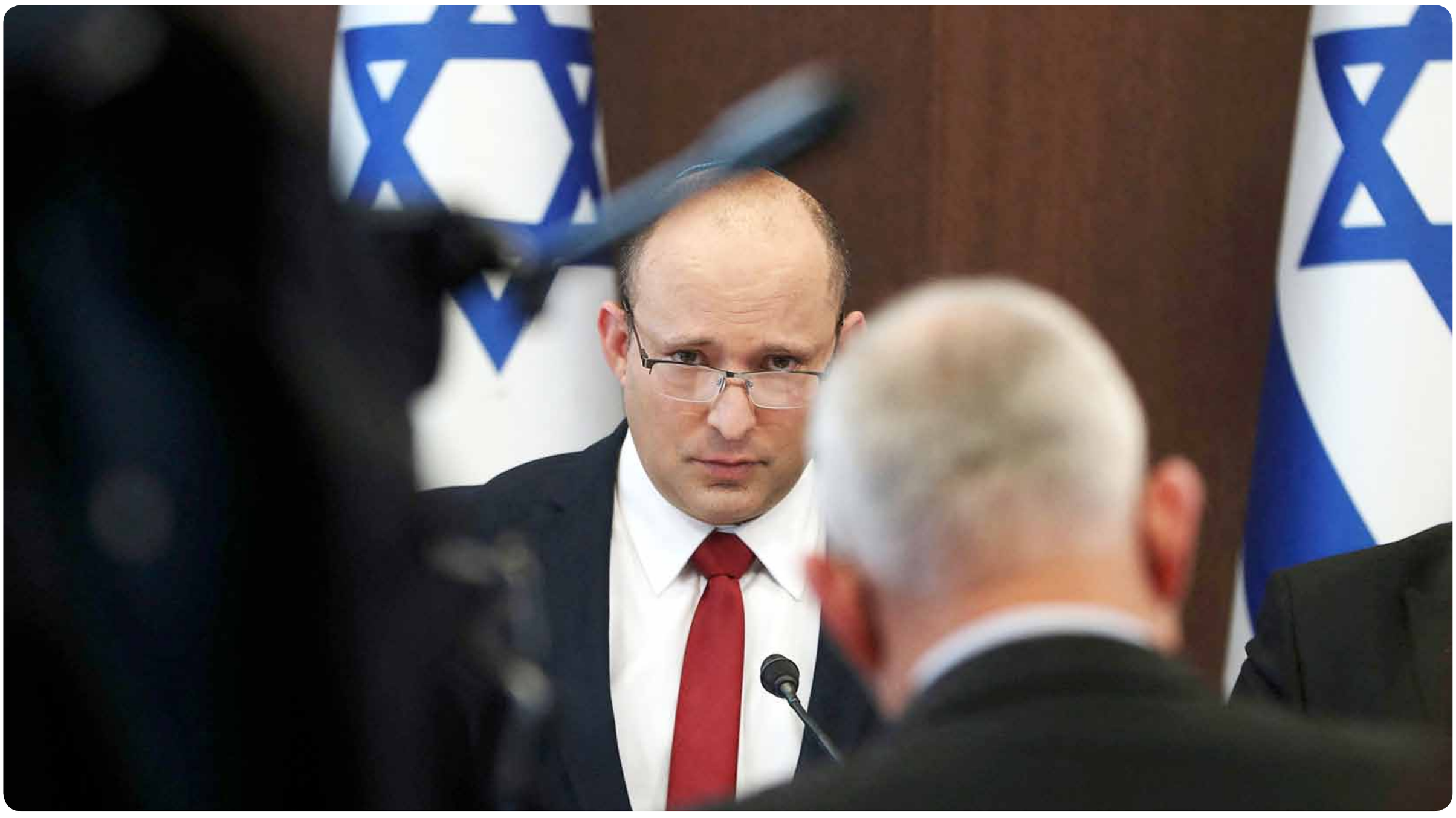

بينيت يتبنى بشكل شبه حرفي نموذج السلام الاقتصادي لسلفه نتنياهو. (أ ف ب)

# إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة: هل يستكمل بينيت مشروع نتنياهو حول السلام الاقتصادي؟

كتب وليد حبّاس:

أعلن وزير التعاون الإقليمي في حكومة بينيت- لبيد، عيساوي فريج، عن أولى مهامه المتمثلة في إعادة إحياء اللجنة الاقتصادية المشتركة المنبثقة عن بروتوكول باريس التجاري والتي توقفت عن العمل في العام ٢٠٠٠.[١] ومنذ توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي العام ١٩٩٤، وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية، كانت اللجنة تجتمع بشكل شبه منتظم، على أن تقوم وزارة المالية الإسرائيلية بانتداب أعضاء اللجنة الملائمين لكل اجتماع. وبين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٩ اجتمعت اللجنة بشكل استثنائي ومتقطع على الأقل مرة واحدة قبل أن يحيل بنيامين نتنياهو أعمالها إلى وزارة التعاون الاقليمي في العام ٢٠٠٩ ثم تدخل في سبات عميق.

في غضون أقل من شهر بعد تسلم نفتالي بينيت رئاسة الحكومة في حزيران ٢٠٢١، وصلت مساعي فريج لإعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة إلى مراحل متقدمة جدا، ومن المفترض أن تلتئم طواقم عمل على مستوى الوزارات الفلسطينية والإسرائيلية خلال الأسابيع القليلة القادمة لتحريك العديد من الملفات الاقتصادية الحيوية. وانتظام عمل هذه اللجنة من شأنه أن يحدث تغييرات في آليات تطبيق بنود برتوكول باريس التجاري، والتي قد تنعكس بشكل دراماتيكي على أداء الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل القريب والمتوسط.

ثمة مسألتان تحاول هذه المقالة أن تطرحهما: أولا، لماذا تعتبر اللجنة الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية أمرا ملحا بعد إسكاتها لمدة تنوف عن ٢٠ عاما؟ ثانيا، كيف يرى الائتلاف الحكومي الحالي، برئاسة نفتالي بينيت، العلاقات الاقتصادية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإلى أي مدى تختلف سياسات الائتلاف الحكومي الحالي عن سياسات نتنياهو فيما يخص العلاقة مع الاقتصاد الفلسطيني؟

### اتفاق باريس بين الواقع والنص

في ٢٩ نيسان ١٩٩٤، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية. يقع البرتوكول في إحدى عشرة مادة بالإضافة إلى الديباجة والملاحق، ويفصل آليات استيراد وتصدير البضائع، آليات التقاص (من مقاصة) واقتطاع واحتساب الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الجانب المالي والنقدي، العمل، الزراعة، الصناعة، السياحة وقضايا التأمين. في المادة الثانية، نص البروتوكول على تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة (المعروفة أيضا باسم JEC) وذلك «لمتابعة تنفيذ البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به والتي قد تبرز من وقت لآخر، ويمكن لكل جانب أن يطالب بمراجعة أي مسألة تتعلق بالبروتوكول عن طريق اللجنة».

بقدر ما كان عمل اللجنة أساسيا لضبط ومراقبة آليات تنفيذ البروتوكول، بقدر ما كانت اللجنة عبارة عن هيئة ضبابية غير واضحة المعالم. فالمادة الثانية التي تشرح آليات تأسيس وعمل اللجنة المشتركة، تقع في ٤ بنود فقط ولا تتطرق إلى حدود صلاحياتها، أو آليات البت في المشاكل المستجدة، أو مدى سلطة اللجنة على البروتوكول وآليات تنفيذه، أو ماذا يحصل في حال نشب خلاف داخل اللجنة وغيرها من الأمور التي كانت تستوجب وضع نظام داخلي لتوضيح عمل اللجنة من الناحيتين الإجرائية والتنفيذية. وقد تبين لاحقا بأن اللجنة تحولت إلى ملتقى يسمح للسلطة الفلسطينية بتقديم مظالمها وشكاويها الإدارية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول، لا أكثر.[٢] كما أن إسرائيل كدولة احتلال تسيطر على المعابر، والحدود، والموارد الطبيعية، والعملة المستخدمة (الشيكل)، كانت لديها دائما اليد العليا في حسم القضايا التي نشبت داخل اللجنة التي استمر عملها فقط بضع سنوات.

وبشكل عام، يمكن القول إن أهمية اللجنة تكمن في كونها هيئة تقريرية وظيفتها الحفاظ على بروتوكول باريس من خلال إعادة النظر في البنود التي شاخت، أو التي تجاوزها الواقع، ومن ثم اقتراح بدائل أكثر عملية لها على أن تتحول البدائل إلى جزء من البروتوكول. بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن اللجنة المشتركة تبدو أكثر إلحاحا في هذه الأيام بسبب ثلاثة عوامل ساهمت في تحويل جزء كبير من نصوص البروتوكول إلى نصوص بالية يستوجب تحديثها وتطويرها. وهذه العوامل هي:

أولا، العامل الزمني الذي أحدث تغيرات في المستوى المعيشي والتعداد الديمغرافي للفلسطينيين. فبعض بنود البروتوكول وضعت بشكل أولي وتستدعي إعادة النظر بها على ضوء الزيادة الطبيعية في عدد السكان وحاجاتهم. مثلا، سمح الاتفاق للفلسطينيين بتحديد نسبة الجمارك والضرائب بشكل مستقل عن إسرائيل فيما يخص بضائع محددة (ما يعرف بقوائم A١ و A٢). لكن القوائم حددت الكمية السنوية (الكوتا) المسموحة لكل صنف بضاعة. ووفق المادة ٣ الفقرة ١٦، فإن اللجنة المشتركة هي الجهة التي تنظر في حاجات السوق الفلسطينية، وتطلب تعديلات على أصناف البضائع الواردة في قوائم A١ و A٢ وتطلب زيادة كمية الكوتا وغيرها. مثال آخر هو رسوم العبور من خلال جسر اللنبي إلى الأردن. في العام ١٩٩٤، كانت رسوم العبور للفلسطيني المتجه إلى الأردن حوالي ٢٦ دولارا. في حال كان عدد العابرين أقل من ٧٥٠ ألفا، تحصل السلطة الفلسطينية على حوالي ٤٢٪ من الرسوم. في حال كان العدد أكبر من ٧٥٠ ألفا، تحصل السلطة الفلسطينية على حوالي ٦١,٥٪ من الرسوم أو ما يعادل ١٦ دولارا. غير أن إسرائيل اعتمدت مبلغ ١٦ دولارا باعتباره مبلغا مقطوعا وليس نسبة مئوية. وبعد ذلك رفعت إسرائيل رسوم العبور بشكل أحاديّ الجانب، ووصلت إلى أكثر من ٥٠ دولارا، ولكن السلطة ما تزال تحصل على نسبة من المبلغ القديم المنصوص عليه في اتفاق باريس (٢٦ دولارا). تُضاف إلى هذه المسائل قضايا أخرى تتعلق بعدد السكان مثل نسبة العمال المسموح دخولهم إسرائيل والتي تحتاج إلى لجنة مشتركة لمواكبتها مع المستجدات.[٣]

ثانيا، العامل الجغرافي الذي مر بتغييرات هائلة مع توطيد نظام الفصل المكاني واستكمال بناء أجزاء واسعة من الجدار. في كواليس المفاوضات حول بروتوكول باريس، اقترح الفلسطينيون نظاما شبيها بمنطقة التجارة الحرة، ولكن إسرائيل أصرت على فرض صيغة «الغلاف الجمركي الموحد». وقد عارضت إسرائيل وبشكل قاطع وضع حدود تجارية بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل.[٤] لكن خلال الانتفاضة الثانية، تطور نظام حدودي معقد للغاية، بحيث تحول جدار العزل إلى حدود تجارية بين الطرفين وشمل عدة معابر تجارية تحاكي في طرق تشغيلها المعابر التجارية الدولية. منذ العام ٢٠٠٥، بدأ نظام الفصل المكاني بخلق واقع جديد لم يعالجه بروتوكول باريس الذي كتب قبل ذلك بحوالي عشر سنوات. نجم عن هذا الواقع، قيام العديد من عمليات التهريب المنظمة والتي تستطيع إسرائيل السيطرة عليها بشكل أكثر فاعلية من الفلسطينيين. حسب تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية، فإن حجم التهريب ما بين الطرفين يقدر بحوالي ٢ مليار دولار أو ١٨٪ من الحجم الكلي للتبادل التجاري. كما أن سيطرة إسرائيل الكاملة على أراضي «ج» تحرم الخزينة الفلسطينية من إيرادات هائلة يمكن أن تتحصل عليها في حال كانت اللجنة المشتركة قائمة. وتم تقدير هذه الخسائر والتهريبات الضريبية بحوالي ٣٢ مليون دولار في العام ٢٠١٥ وحده.[٥]

ثالثا، العامل السياسي الذي بموجبه تقوم إسرائيل بمحاصرة أو معاقبة السلطة الفلسطينية من خلال تعليق أحد بنود البروتوكول. وأحد أهم الأساليب العقابية التي تستخدمها إسرائيل هي الاقتطاع التعسفي وأحاديّ الجانب من مستحقات السلطة من أموال المقاصة، أو حجز المبلغ بشكل كامل.

باستثناء جلسة واحدة عقدت في العام ٢٠٠٨ في أثناء فترة حكم إيهود أولمرت،[٦] لم تلتئم اللجنة المشتركة على الرغم من التغييرات الهائلة التي حصلت على سياسات إسرائيل على الأرض والتي فرضت تغييرات على آليات تنفيذ بروتوكول باريس التجاري خلقت فجوة ما بين نصوص الاتفاق وما بين الإجراءات التي فرضتها إسرائيل. كما أن السلطة الفلسطينية تفتقر إلى الآليات التي تمكنها من التحقق من كمية المياه والكهرباء التي تدفع فاتورتها بشكل شهري إلى إسرائيل. وتمنع إسرائيل السلطة أيضا من معرفة مقدار التراكمات التي حققتها أمول العمال المستقطعة منهم في الداخل. وإن إعادة إحياء اللجنة المشتركة سيعني أن السلطة الفلسطينية ستكون قادرة على إعادة ضبط الاقتصاد الفلسطيني وفق آليات جديدة. مثلا، قد تتمكن السلطة الفلسطينية من المشاركة في احتساب قيمة العديد من الفواتير التي تسددها من دون أن يسمح لها بمراجعة تفاصيلها (كالمياه والكهرباء). وقد تتمكن السلطة من إجراء تعديلات على بنود البروتوكول بحيث يتمكن الفلسطينيون من محاسبة إسرائيل ومراجعتها قانونيا في حال قامت باحتجاز أموال المقاصة. وقد تساهم اللجنة المشتركة كذلك في المضي قدما في تحقيق الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل في حال استطاعت اللجنة المشتركة مضاعفة أنواع وكميات البضائع المسموح استيرادها من الخارج وفق تعرفة جمركية فلسطينية خاصة وغيرها من المسائل.[٧]

لكن بينما أن حل هذه القضايا يساعد السلطة الفلسطينية على الحصول على موارد إضافية تصادرها إسرائيل عنوة، فإن حل هذه القضايا يعتبر أيضا مسألة استراتيجية بالنسبة لإسرائيل. وتكمن الأهمية في كون إسرائيل تسعى إلى ملاءمة بروتوكول باريس الاقتصادي إلى الواقع المستجد الذي فرضته على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وليس إعادة الواقع إلى ما كان عليه في النصف الثاني من التسعينيات. ويتمثل الواقع الجديد في نظام الفصل المكاني، التجارة عبر المعابر، السيادة على أراضي «ج» والاعتماد المتصاعد للعمالة على السوق الإسرائيلية. ان العودة إلى المفاوضات الاقتصادية قبل المفاوضات السياسية يعني إبقاء الواقع السياسي كما هو وإخضاع العلاقات الاقتصادية له.

### سياسات إسرائيل تجاه الاقتصاد الفلسطيني: من نتنياهو إلى بينيت

في العام ٢٠٠٩، وبعد أشهر قليلة من تولي نتنياهو منصب رئيس الحكومة، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرار رقم ٦٥١، القاضي بنقل صلاحيات اللجنة المشتركة من وزارة المالية الإسرائيلية إلى وزارة التعاون الإقليمي الإسرائيلية. بموجب القرار يكون وزير التعاون الإقليمي هو المسؤول عن حل كل القضايا الاقتصادية العالقة مع الجانب الفلسطيني باستثناء قضايا متعلقة بالتأمين، المخالصات الضريبية بين الطرفين خصوصا تحويلات المقاصة، الضرائب المتراكمة لدى إسرائيل والتي تستقطعها من العمال الفلسطينيين. هذه القضايا الأخيرة، والتي تعتبر أهم القضايا الخلافية، ستبقى تحت صلاحية مدير عام وزارة المالية. هذا يعني أن عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة قد توزع بفعل قرار نتنياهو ما بين وزارة المالية ووزارة التعاون الإقليمي، لكن أيضا وزارة الدفاع باعتبارها المسؤول المباشر عن الإدارة المدنية التي لا تزال تصدر قرارات عسكرية ملزمة للاقتصاد الفلسطيني، كان آخرها منع البنوك الفلسطينية من تحويل رواتب الأسرى والشهداء.

منذ العام ٢٠٠٩، قامت حكومات نتنياهو المتتالية بتهميش دور وزارة التعاون الإقليمي قدر الإمكان. أما في المسائل التي ظلت بين يدي مدير عام وزارة المالية الإسرائيلي، فقد استخدمتها إسرائيل كأوراق ضغط سياسي تجاه الفلسطينيين مثل احتجاز أموال المقاصة، أو مصادرة أجزاء منها بدل مستحقات الأسرى والشهداء. وكانت السياسة العاملة الناظمة لعمل حكومة نتنياهو تتمثل في ثلاثة جوانب أساسية: أولا، السلام الاقتصادي هو المفتاح للوصول إلى السلام مع الفلسطينيين بحيث أن تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني قد يقلل من فرص اندلاع «أعمال عنيفة» ضد الإسرائيليين. وعليه، لم تسع حكومة نتنياهو لخنق الاقتصاد الفلسطيني، وإنما على العكس، تعاملت معه باعتباره حقل تدخل منفصلا عن الحقل السياسي. ثانيا، التنسيق مع السلطة الفلسطينية حول المشاكل الاقتصادية العالقة لا يكون من خلال اللجنة المشتركة التي أقرها بروتوكول باريس، ولا من خلال وزارة التعاون الإقليمي بموجب قرار ٦٥١، وإنما من خلال مفاوضات مباشرة بين مكتب المنسق وهيئة الشؤون المدنية الفلسطينية. هذه المفاوضات الجانبية قد تفرز اتفاقيات مرحلية ومحددة لكنها تظل غير مدرجة بشكل رسمي ضمن بروتوكول باريس، وتعتمد على «حسن نية» إسرائيل في تنفيذها. مثلا، تطوير آليات التصدير الفلسطيني إلى إسرائيل وعبر الأردن باستخدام تكنولوجيا «باب إلى باب» والتي تتجنب المرور عبر البوابات التجارية وتوفر جزءا من النفقات اللوجستية العالية، هذا الاتفاق مثلا لم يتحول إلى نص قانوني ملزم لإسرائيل دوليا. ثالثا، قامت إسرائيل بفرض أمر واقع من خلال إحداث تغييرات كبرى وأحاديّة الجانب مثل آليات دخول العمال إلى إسرائيل والتي حيدت كليا وزارة العمل الفلسطينية وحولت الإدارة المدنية التي هيئة تشغيلية مسؤولة عن توزيع العمال داخل سوق العمل الإسرائيلية.[٨] هذه التغييرات أيضا ظلت أحاديّة الجانب ونفت بشكل صريح مواد أساسية داخل بروتوكول باريس والمتعلقة بحرية حركة العمالة.

لا يمكن الادعاء بأن هذه الأعمدة الثلاثة التي تلخص رؤية نتنياهو فيما يخص الاقتصاد الفلسطيني قد وصلت إلى نهايتها مع انتهاء فترة ولايته في حزيران ٢٠٢١. ولا نقترح النظر إلى وجود الوزير الإسرائيلي عيساوي فريج على رأس وزارة التعاون الإقليمي بمثابة بشرى سارة توحي باستعداد الائتلاف الحكومي الجديد لإحداث تغييرات جوهرية على رؤية نتنياهو التي أثبتت نجاعتها في ضبط الاقتصاد الفلسطيني وفق الأجندة الإسرائيلية. بل إن هناك استمرارية في استراتيجيا التعامل الإسرائيلي مع الاقتصاد الفلسطيني. فمثلا، يدعي فريج أن وزارة التعاون الإقليمي في فترة نتنياهو كانت قد أهملت كليا مسألة إعادة إحياء اللجنة المشتركة. غير أن هذا الادعاء عار عن الصحة، اذ أن المساعي الإسرائيلية لإحياء اللجنة المشتركة كانت قد بدأت في العام ٢٠١٩ في أثناء تولي تساحي هنغبي (عن الليكود) عمل الوزارة.[٩] غير أن تفشي فيروس كورونا بعد ذلك حال دون المضي قدما في ذلك.

إن ما يقوم به فريج على ما يبدو هو استكمال للمشروع الذي بدأه نتنياهو والمتعلق بالسلام الاقتصادي. فحكومة نتنياهو نفسها كانت قد شاركت في التوصيات بضرورة قيام اللجنة المشتركة (في حال تشكيلها) بإدراج العديد من المستجدات التي قد تساهم في إعادة إنتاج بروتوكول باريس بشكل أكثر إحكاما على الاقتصاد الفلسطيني، كما يتضح من محاضر اجتماع لجنة التواصل الأممية (AHLC) وهي هيئة أممية تضم ١٥ عضوا من بينهم إسرائيل والولايات المتحدة وتعمل على تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإشراف على آلية وصول وتوزيع أموال المنح والمساعدات الدولية.[١٠] ومن محضر لجنة التواصل الأممية، نجد أن هناك قبولا أوليا لدى الأعضاء المشاركين (وإسرائيل واحد من هؤلاء الأعضاء) لإحياء اللجنة المشتركة والتي ستكون أولى مهماتها هي استبدال آلية ضريبة القيمة المضافة الورقية (المقاصة) بنظام إلكتروني لتجنب التسرب المالي والتهرب الضريبي. بالإضافة إلى استئناف المحادثات حول الملفات المالية المعلقة المتعلقة ببروتوكول باريس مع التركيز بشكل خاص على رسوم التخليص، والإعفاء من ضريبة البلو على الوقود الذي تم شراؤه من إسرائيل، وتحسين الإجراءات الجمركية. إن وضع هذه القضايا في سلم أولويات عمل اللجنة المشتركة لم يأت صدفة، بل إنه يقع في صميم العقيدة النتنياهوية التي ترى في تحسين الأداء المالي للسلطة من أهم الشروط لتحقيق الهدوء في المنطقة.[١١]

وهذه الخطوات التي بدأها نتنياهو يتم استكمالها اليوم من قبل الائتلاف الحكومي برئاسة بينيت الذي يتبنى بشكل شبه حرفي نموذج السلام الاقتصادي لسلفه. على صفحته في الفيسبوك، نشر بينيت في ٧ أيار ٢٠١٧ منشورا أثنى فيه على كتاب «فخ ١٩٦٧» لمؤلفه ميخا غودمان. ويبدي بينيت إعجابا شديدا بهذا الكتاب الذي يفرد فصلا للحديث عن أهمية العامل الاقتصادي في إدارة الصراع مع الفلسطينيين. من هنا، تقوم الحكومة اليمينية بزعامة بينيت بإشراك حزب ميرتس بهدف المضي قدما في مشروع السلام الاقتصادي والذي يسبق أي مبادرة حكومية إسرائيلية لتحريك عملية السلام أو لإجراء لقاءات سياسية مع الفلسطينيين.

## (هوامش)

1. يونتان ليس، وزارة التعاون الإقليمي ستقيم لجنة اقتصادية مشتركة مع السلطة الفلسطينية، هآرتس، 2021، https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9972328.
2. هبة حسيني ورجا الخالدي، إصلاح بروتوكول باريس في عامه العشرين: أسئلة وأجوبة لإرضاء الإصلاحي العنيد، جدلية، 2013، https://bit.ly/36qdPk3.
3. UNCTAD, "The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: Cumulative Fiscal Costs" (New York: United Nations Conference on Trade and Development, 2019), 30, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2019d2_en.pdf.
4. Arie Arnon, "Israeli Policy Towards The Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension 1967-2007," Middle East Journal 61, no. 4 (AUTUMN 2007): 573–95.
5. UNCTAD, "The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People," 30.
6. http://www.ajtransparency.com/en/projects/thepalestinepapers/201218233014609471.html/
7. عرب 48، اللجان المشتركة بين السلطة الفلسطينيّة والاحتلال تبدأ اجتماعاتها غداً، 2019، https://bit.ly/3yOeyrr.
8. وليد حباس، العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلية: آليات السمسرة المرتبطة بإصدار تصاريح العمل، ورقة خلفية، طاولة مستديرة (٩) (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2020) https://www.mas.ps/files/server/2020/RoundTable9English-ed.pdf.
9. عرب 48، اللجان المشتركة بين السلطة الفلسطينيّة والاحتلال تبدأ اجتماعاتها غداً. مصدر سابق.
10. AHLC, "Meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee (AHLC)" (New York: World Bank Group, 2021), https://www.regjeringen.no/globalassets/departementene/ud/vedlegg/fred/chairs_summary_210223.pdf.
11. Raphael Ahren, "Netanyahu: Economics, Not Politics, Is the Key to Peace," Haaretz, November 20, 2008, https://www.haaretz.com/1.5061173.

# دراسة جديدة لمركز «مولاد»: وقائع تلاشي اليسار في إسرائيل!

كتب عصمت منصور:

اليسار الإسرائيلي.. نهايات أسس لها فقدان المشروع. الصورة لزعيمة حزب العمل ميراف ميخائيلي في الكنيست الجديد. (أف ب)

**شكل التصويت داخل الكنيست الإسرائيلي في ٦ تموز الحالي على «قانون المواطنة» الذي يحرم الفلسطينيين/ات المتزوجين/ات من فلسطينيين/ات من حملة الهوية الإسرائيلية من الحصول على الجنسية الإسرائيلية الاختبار الجدي الأول، ليس لقدرة نفتالي بينيت على إدارة ائتلاف معقد وغير متجانس ويتمتع بأغلبية ضئيلة، بل للثمن الباهظ وحجم التنازلات السياسية والأخلاقية التي يمكن لأحزاب يسارية مثل حزبي العمل وميرتس أن تقدمها لصالح اليمين، في سبيل الإبقاء على الحكومة لأطول فترة ممكنة.**

**تصويت ميرتس وجزء من القائمة الموحدة وحزب العمل لصالح القانون الذي يوصف بالعنصري، أظهر إلى أي حد يمكن لهذه الأحزاب أن تتجرد من هويتها السياسية، وأن تتنصل من رسالتها الأخلاقية، وأن «تتخلى عن قدسية الحياة، أمام قدسية الحكومة»، كما وصفت ذلك الكاتبة كيرن هدار في صحيفة «هآرتس» غداة التصويت على القانون، متهمة ميرتس بأنها «خضعت للفاشية باسم البراغماتية»، واعتذرت لكونها طلبت من الجمهور التصويت لها في الانتخابات الأخيرة.**

**إن مثال التصويت على «قانون المواطنة» يجسد الحالة التي وصل إليها اليسار في إسرائيل، وتلاشي قدرته على التأثير، بل وتماهيه مع برنامج وخطاب اليمين وتخليه طوعا عن خطابه في شقية الاجتماعي الاقتصادي والأمني السياسي.**

**هذه الحالة من التماهي بين اليمين واليسار في إسرائيل، أو ما يمكن أن نطلق عليها الأحادية الأيديولوجية، رصدها مركز «مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، في دراسة مطولة وشاملة أعدها الباحثان في المركز يونتان ليفي وشاي أجمون تحت عنوان «السلام الآن، السلام لاحقا، لا سلام أبدا» والتي رصدا فيها مسيرة تخلي اليسار الإسرائيلي عن خطابه ومشروعه، فاعتبرا أن هذا هو السبب الرئيس لهيمنة خطاب اليمين ومشروعه، ونشوء وضع تسود فيه «أحادية أيديولوجية» ربما تم التعبير عنها في تحول التنافس في الانتخابات إلى صراع حول شخص بنيامين نتنياهو وليس حول الخطاب الذي يجسده.**

### بين رابين وغانتس

يرى الباحثان في دراستهما أن الفرق بين خطاب إسحق رابين غداة انتخابه لرئاسة الحكومة في العام ١٩٩٢ وما بين خطاب بيني غانتس أثناء تزعمه لتجمع أحزاب المركز واليسار وحزب أزرق أبيض، يلخص المسيرة الهابطة لخطاب ومشروع اليسار في إسرائيل، والتي وصلت إلى تبني خطاب اليمين الشعبوي الفاشي والتماهي معه ، فبينما كان رابين يشدد على أن الخلافات مع الليكود ومعسكر اليمين أساسها أيديولوجي سياسي يتمحور حول مقاربات الأمن والسلام، كان غانتس وبشكل اعتذاري، يشدد على «وحدة المصير وأنه لا فرق بين يمين ويسار في القضايا الوطنية» وأن المنافسة هي بالأساس ضد نتنياهو الشخص.

هذه الخطابات، وفق الدراسة، تلخص عشرين عاما من انسحاب اليسار وتراجعه عن برنامجه (الأمن والسلام) والوصول إلى «تبني خطاب اليمين» الذي يسعى إلى «إفراغ المؤسسات الديمقراطية من مضمونها وتقسيم الإسرائيليين إلى إسرائيليين حقيقيين في اليمين، وإسرائيليين غير حقيقيين، أو إسرائيليين بشكل غير كاف في اليسار»، في ترجمة فعلية لخطاب فاشي شعبوي سلم به غانتس كما هو «رغم أن أغلب المصوتين له ما زالوا يؤمنون بحل الدولتين»، كما تقول الدراسة.

يرى البحث أن من نتائج تخلي معسكر اليسار عن خطابه ومشروعه الذي يميزه عن اليمين، زوال المنافسة الحقيقية، وسيطرة الأحادية الأيديولوجية وخرق قواعد اللعبة الديمقراطية، وهي ظاهرة ليست مقتصرة على إسرائيل فقد سبقتها إليها كل من أوروبا وأميركا في نهايات القرن المنصرم بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق ووجود شخصيتين قويتين من اليمين على رأس الحكم في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، وهو وضع أفضى إلى تراجع اليسار وأحزاب الوسط التي قادت عمليات الإصلاح الاجتماعي والسياسي في القارتين على مدى عقود من الزمن لصالح اليمين الشعبوي.

### الأحادية الأيديولوجية

يصف الباحثان الوضع الذي وصلت إليه إسرائيل ومن قبلها الولايات المتحدة وأوروبا والذي تلاشى فيه المشروع الآخر، وهيمن خطاب واحد هو خطاب اليمين الشعبوي، بـ(الأحادية الأيديولوجية)، وهي حالة تنتج فيها منظومة انتخابية يصبح فيها اللاعبان الرئيسان متشابهين جدا، وقراءتهما للواقع أحادية ومتماهية، يشتق منها برنامج سياسي متطابق لمعالجة هذا الواقع وتحكمها منظومة قيم ومواقف أخلاقية تستخدم ذات اللغة لتبرير سياساتها. أما مصير القضايا الكبرى والتي يفترض أن تكون هي القضايا المعيارية للفصل قيميا وسياسيا وأخلاقيا بين المعسكرين، فتهمش من الحقل العام بسبب غياب النقاش الحقيقي والتنافس والتصارع حولها على شكل برامج وخطاب، وهو ما يقود إلى تحول السياسات والقضايا العامة إلى مجموعة مسلمات وحقائق مطلقة لا تخضع للجدل وخارجة عن نطاق مقدرة البشر على التأثير فيها.

العملية تتجسد إذن ليس في التلاقي بين المعسكرين في منطقة وسط تجمع بين الخطابين، بل في حالة من الدمج الأيديولوجي وانسحاب خطاب لصالح الخطاب الآخر وتبني مفرداته.

وبعد الولايات المتحدة وأوروبا سارت إسرائيل في هذا المنحى، إلا أن حالة التماهي والوحدة الأيديولوجية كانت مضاعفة، وما بدأ في الثمانينيات على شكل تماه في الرؤية الاقتصادية انتقل إلى السياسة والأمن في بداية القرن الحالي، خاصة وأن تعريف اليسار واليمين في إسرائيل بخلاف الغرب يتميز أولا وقبل أي شيء آخر في الموقف من قضايا الأمن والسلام التي أساسها ظهرت المعسكرات في إسرائيل، وليس القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

### ثلاثية التلاشي

يقسم البحث عملية الانتقال من معسكر اليسار في إسرائيل المتميز بخطابه ومشروعه وخاصة في قضايا الأمن والسلام وصولا إلى حالة التماهي مع خطاب اليمين إلى ثلاث مراحل:

السلام الآن ١٩٩٢-٢٠٠٠: يشدد الباحثان على أن جميع الاتفاقيات السياسية (لا يستخدمان كلمة سلام) التي وقعتها إسرائيل مع الدول العربية من مصر ومنظمة التحرير والأردن كانت في نظر القادة الإسرائيليين مجرد أدوات لحماية أمن إسرائيل، لا استجابة لواجب أخلاقي والنظر للسلام كقيمة بحد ذاتها، وهذا يشكل «فارقا بعيدا بسنوات ضوئية عن أمنيات السلام لدى أقلية منفصلة عن الواقع».

هذه النظرة جسدها رابين وهي تقوم على ثلاثة أسس: الاتفاقيات السياسية هي الطريقة الفضلى لتقليل الخطر الأمني على المدى البعيد، واستثمار غير مكلف.

من أجل الحصول على أكبر فائدة سياسية وأمنية على إسرائيل أن تسعى لعقد اتفاقيات مع كل جيرانها.

المستوطنات المعزولة «التي وصفها رابين بأنها سرطان في جسم الديمقراطية الإسرائيلية» لا فائدة ترجى منها بل قد تشكل خطراً على الأمن.

وضع رابين لنفسه هدفا بتحقيق هذه الاستراتيجية منذ توليه للحكومة الأولى التي مهدت للاتفاق مع مصر، ومن ثم في ولايته الثانية عند التوقيع مع منظمة التحرير والأردن، وسعيه لعقد اتفاقيات إضافية مع لبنان وسورية، وقد استخدم سجله العسكري الحافل للترويج لنظريته وتحقيق «السلام الآن» وإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي.

حدد رابين بهذه الرؤية الفارق الجوهري بين المعسكر الذي يقوده- اليسار- وما بين المعسكر الذي يقوده الليكود حيث ذكر أن الفرق بين المعسكرين حول «خلافات جوهرية تتعلق بسلّم أولويات وطنية» مذكرا أن هذه ضرورة وجودية «لأننا عندما أقمنا الدولة (هنا) اخترنا من سيكون جيراننا» وأن هذا يحتم علينا أن نختار بين خيارين «أن نبذل جهدا من أجل السلام أو الحرب الدائمة».

خلف رابين في قيادة معسكر اليسار عسكري بذل، خلافا لسلفه، كل ما يستطيع من أجل جعل «السلام الآن» أبعد ما يكون، وهو إيهود باراك.

السلام لاحقا ٢٠٠٠-٢٠٠٩: الانتقال من سياسة ثابتة أو نظرية ما إلى أخرى يحدث عادة في ظل أزمة كبيرة، خاصة عندما تفقد هذه النظرية قدرتها على تفسير الواقع والتنبؤ بالأحداث القادمة أو تغيير الواقع، لتصبح هذه النظرية شيئا فشيئا غير ذات صلة ولا تعود مجدية أو قابلة للاستخدام.

قمة كامب ديفيد الثانية التي عقدها رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون بهدف الوصول إلى اتفاق سلام دائم ينهي الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين فشلت وشكلت نقطة التحول الأهم للانتقال إلى مرحلة «السلام لاحقا».

مع عودته من كامب ديفيد، روّج باراك وفريق عمله لمقولة أن «لا شريك فلسطينيا في الطرف الآخر لصنع السلام»، واتهم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بإفشال القمة وأنه «غير ناضج بما يكفي لحل تاريخي ينهي الصراع»، وأنه «لا يثق به»، وهو الخطاب الذي تبلور حوله إجماع داخل إسرائيل.

بعد ثلاثة شهور من فشل القمة اندلعت الانتفاضة الثانية واستمرت خمس سنوات دامية، لينتهي معها رسميا عهد أوسلو وإمكانية «السلام الآن» ولا يعود بذلك لليسار في إسرائيل مشروع يبرر وجوده.

بعد عامين على اندلاع الانتفاضة الثانية ولدت النظرية الجديدة التي تقول «إن الطرف الآخر غير جاهز» وإن علينا أن ننتظر الرئيس الفلسطيني المتخيل.

«السلام لاحقا» تعترف ضمنا بخطر استمرار الاحتلال العسكري للأراضي المحتلة على يهودية الدولة وطابعها اليهودي وضمان أغلبية يهودية فيها، وضرورة الانفصال عن الفلسطينيين إلى «داخل حدود الخط الأخضر»، ولكن ولأن هناك «طرفا واحدا جاهزا للسلام» فالحل يكمن في اتخاذ خطوات أحادية «في الظروف الراهنة» إلى أن «ينضج الفلسطينيون».

وأريئيل شارون والذي يعتبر أحد أعمدة الاستيطان، تحول بعد انتخابه إلى أبرز دعاة هذه النظرية، وقد شرع في العام ٢٠٠٢ ببناء جدار الفصل العنصري، مبديا حرصا شديدا على أن لا يكون على حدود العام ١٩٦٧ كي لا يساء فهم مغزاه، وأتبعه في العام ٢٠٠٥ بخطة الانفصال عن قطاع غزة.

اليسار الإسرائيلي «الفاقد لمشروعه» كان حينها يجلس على مقاعد المعارضة في الكنيست، ولم يجد بدا من تأييد خطة شارون للانفصال، وهو ما وفّر نوعا من الإجماع حولها، أراد شارون تعزيزه من خلال تشكيل حزب «كديما»، والذي ورث زعامته عنه إيهود أولمرت الذي تعهد بتوسيع الخطة إلى الضفة الغربية، لولا أنه لم يفز بالحكم ودخل إلى السجن على خلفية تهم جنائية.

لا سلام أبدا ٢٠٠٩-: تلقى اليمين الديني في إسرائيل ضربة موجعة، عندما فشل في إيقاف مشروع أريئيل شارون في الانفصال عن قطاع غزة وإخلاء المستوطنات المقامة هناك، ونتيجة لذلك، وبهدف منع خطة انفصال أخرى، توصل إلى استنتاج بأن الإمساك بالحكم من قبل حزب ينتمي إلى معسكر اليمين لا يكفي، بل يجب تغيير وجه المجتمع الإسرائيلي وتصفية نظرية «أن الأمن مرهون بإنهاء المشروع الاستيطاني في الأرض المحتلة»، لذا بالغوا في الحديث عن التداعيات الأمنية السلبية التي نتجت عن خطة الانفصال، وتجاهلوا الفوائد التي ترتبت عليها.

جولات القتال المتكررة بين المقاومة في غزة وجيش الاحتلال خلال العقد الأخير، جعلت اليمين يعتبرها الصورة المصغرة التي تجسد فكرة أن أي قطعة أرض سيتم إخلاؤها ستتحول إلى قاعدة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل، وبالتالي دحض نظرية حزب العمل التاريخية حول لا جدوى الاستيطان في المساهمة في أمن إسرائيل، والتشديد بدلا عنها على الأهمية المتزايدة أمنيا للمستوطنات.

ربط اليمين الإسرائيلي الانسحاب من غزة في وعي الجمهور بحزب العمل، رغم أن شارون هو صاحب الفكرة ومنفذها. كما أن هذا اليمين اعتبر أن القوة وحدها هي السبيل الوحيد للرد على الصواريخ، وأصبح كل من ينادي بأي خيار آخر (حل سياسي) غير وطني بما يكفي ولا يحظى بالشرعية.

اليسار بدوره اتّبع أربع استراتيجيات لمواجهة اليمين قادت جميعها في نهاية الأمر إلى تكريس الأحادية الأيديولوجية، وهي:

ركز جهده ووجه خطابه للخارج، للمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، بدل محاولة إقناع الإسرائيلي المحلي بهذا الخطاب والتمسك به.

نتج عن ذلك توجه أكاديميين إلى تبني والترويج لخطاب حل الدولة الواحدة منطلقين من أفكار شبيهة بالتي يروج لها قادة المستوطنين بأن الاستيطان أصبح حقيقة لا مجال لتغييرها.

التوجه الدولي وتبني الأكاديميين لحل الدولة الواحدة أنتج خطابا يستند إلى الفهم الحقوقي والأخلاقي للصراع وليس السياسي والأمني، قاد إلى النتيجة الرابعة في تلاشي النظرية الأمنية التي روج لها رابين وبنى عليها مشروع اليسار السياسي ومبرر وجوده، وهذا بلغ ذروته في العام ٢٠١١ عند انتخاب شيلي يحيموفيتش لرئاسة الحزب، وهي المعروفة بمواقفها الاقتصادية وخلفيتها اليسارية الاجتماعية، بعد موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها تل أبيب حيث قررت حصر نضال حزب العمل في القضايا الاجتماعية الداخلية وعدم الالتفات إلى القضايا الأمنية والسياسية، بل وإلى مغازلة جمهور المستوطنين.

خدمت السياسة الجديدة لليسار أحزاب اليمين، وسهلت مهمته في اتهام اليسار بالانفصال عن الواقع والاغتراب عن الدولة وقضاياها خلال سنوات حكم نتنياهو الطويلة.

وإن بروز حزب أزرق أبيض وتشكيله بديلا سلطويا هدد حكم نتنياهو واليمين بدءا من انتخابات ٢٠١٩، وشكل فرصة جدية لعودة النظرية الأمنية التي بنى عليها رابين مشروعه، خاصة وأن ثلاثة من قادة هذا التيار هم رؤساء أركان سابقون ووزير دفاع ويمتلكون خلفية أمنية رفيعة قادرة على إعطاء هذا الخطاب «الشرعية اللازمة» لدى الجمهور الإسرائيلي. وأدرك نتنياهو بغريزته السياسية، ومن خلفه اليمين الديني، خطورة هذا الفريق وتهديده للمُسلّمة التي بناها خلال عقد من الزمان والتي تقول إن المستوطنات حيوية لأمن إسرائيل، لذا ركز هجومه وخطابه على المس بمصداقيتهم الأمنية وخاصة مرشحهم لرئاسة الحكومة بني غانتس، وبذا تم تضخيم قضية سرقة معلومات عن هاتفه النقال، وأنه غير مؤهل أمنيا على خلفية فشله في إدارة معركة ٢٠١٤، كما تم ربط اسمه بالقائمة المشتركة التي تجمع الأحزاب العربية التي تخوض الانتخابات معا تحت لوائها، ووصمه بالضعف لأنه «يسار ضعيف» في مقابل يمين قوي.

بدل أن يستغل قادة أزرق أبيض هذه الفرصة لإعادة الاعتبار إلى برنامج اليسار، قدم هذا الحزب نفسه على أنه نسخة معدلة عن الليكود، ومثال على نظافة اليد وعدم التورط في الفساد، كما أعلن غانتس أنه «لا فرق بين اليمين واليسار في قضايا الأمن ومصالح إسرائيل الوجودية» وأن المهمة الراهنة هي في تكريس الإدارة السليمة للدولة ومحاربة الفساد وحماية الديمقراطية. أما موشيه يعلون (وزير الدفاع السابق) وبحكم خلفيته في حزب الليكود ووجود شركاء يمينيين في حزبه، فقد تعهد بأن لا يكون هناك انفصال آخر، كما شدد على الأهمية الأمنية للمستوطنات، وبذا ساهم زعماء أزرق أبيض في تكريس الأحادية الأيديولوجية من خلال تجاهل الحديث عن السلام إلا نادرا وبشكل ضبابي وغير جدي.

وبذا فإن «لا سلام أبدا» تكرّس كأمر واقع من دون وجود قوة تحاربه إلى أجل غير مسمى، كما يؤكد الباحثان.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

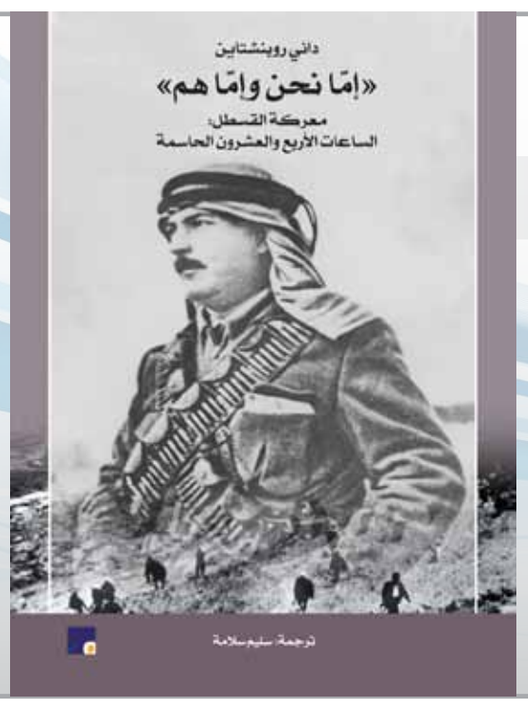

مشهد من كيبوتس «نير دفيد» الذي يشقّه «العاصي». (ذي ماركر)

# وادي العاصي في مرج بيسان: صراع على العدالة التوزيعيّة لكن بصيغتها الإثنيّة!

**كتب هشام نفاع:**

تدعو صفحة تسويق على موقع تجاري المتصفّحين، وبلغة عربية ركيكة (أقتبسها كما هي)، إلى «إجازة رومانسية مترفة للأزواج في كيبوتس نير دفيد المذهل أمام جدول الآسي»، في إشارة إلى وادي العاصي في مرج بيسان. وتتابع: «بالكثير من التفكير والمحبة، بنينا ٤١ كوخاً خشبياً جميلاً، منتشرة بين المسطحات العشبية والأشجار، التي تنتظركم قرب جدول الآسي (...) كيبوتس نير دفيد يقع على سفوح جبال الجلبواع في قلب حقول مترامية الأطراف، وفرة من الجداول المائية، الينابيع وزوايا طبيعية ساحرة». ثم تعدد المغريات: جاكوزي وتدليك مهني وإبحار زوجي بالكياك وساونا جافة، وحتى: «حديقة عامة أسترالية فريدة» فيها «كل الحيوانات والنباتات أتت مباشرة من أستراليا». أما لماذا استقدام أستراليا إلى مرج بيسان، فهو ما سيظلّ أحجية عصيّة على العاصي نفسه كما يبدو.

هناك جدل عام يحتدّ من حين إلى آخر في منطقة مرج بيسان، ووصل أحياناً إلى صدامات عنيفة وتدخّل للشرطة. خلاصة الأمر أن كيبوتس نير دفيد حظي بمقطع هام من وادي العاصي يمرّ فيه، فاستحوذ عليه وصار يسمح بالوصول إليه فقط لمن يشاء، غالباً في مقابل مبلغ مالي، إذ تمت إقامة مراكز استجمام وترفيه في محيطه. وهنا قام نشطاء من مواقع مجاورة بالاحتجاج وأطلقوا تحركاً يطالب بإتاحة وصول الجمهور العام إلى هذا الوادي وضفافه بكونه مورداً طبيعياً عاماً.

تكثر العيون المائية في هذه المنطقة، ومنها عين الساخنة وعين العاصي شرقي الساخنة، ثم عين زهرة إلى الشمال الشرقي، وعين الجوسق في الجنوب. سمّي الوادي بالعاصي لأنّه خلافاً لسائر العيون الكبيرة في المنطقة، التي تنبع عند التقاء مرج بيسان وجبال فقوعة: جمّاعين والفوّار ومدّوع والجوسق التي تتّحد في مجرى واحد سمّي وادي جمّاعين، فإن مياه عين السّاخنة تجري وحيدة منفردة ولذلك أطلقوا عليها العاصي (الموسوعة الفلسطينية).

### قضية الجدل: حق الوصول بمساواة إلى الموارد الطبيعية

وصلت هذه القضية إلى الجدل العام في إسرائيل قبل نحو سنة، حين كتبت عنات جورجي في جريدة The Marker مقالا واسعاً حول الموضوع. ويتضح أن الكيبوتس كان قد منع الجمهور العام من الوصول إلى جزء من الوادي الذي يمر في نطاقه، منذ العام ٢٠١٠، بعد أن وضع أنظمة للوصول إلى ينابيع في المنطقة، بما يشمل جباية أموال من الزوار على المداخل.

أثارت هذه الخطوة معارضة كبيرة من سكان المنطقة، وخصوصاً لسكان من «بيت شان»، وقادت إلى احتجاجات لمنظمات بيئية. لاحقاً، تم التوصل إلى تسوية في العام ٢٠١٥ يقوم بموجبها الكيبوتس بتخطيط منطقة ترفيهية في قسم آخر من الوادي خارج نطاقه، تكون في متناول الجمهور. لكن لم يتم تنفيذ ذلك وبقي الوضع على حاله. وقبل عامين أطلقت مجموعة نشطاء احتجاجاً وأقامت حركة تسمى «تحرير العاصي».

يكتب أورن زيف في موقع «سيحا ميكوميت» أن «النضال على فتح وادي العاصي أمام الجمهور تحوّل في العام الماضي لقضية رئيسة على الأجندة العامة. ما بدأ كمجموعة من النشطاء الأفراد الذين جاؤوا إلى بوابة الكيبوتس للاحتجاج على حقهم في التمتع بموارد عامة أصبح احتجاجاً لمئات الأشخاص. تم تقديم التماسات للمحكمة، وتم حشد أعضاء كنيست، وطرح القضية الأساسية المتمثلة بحق الوصول إلى الموارد الطبيعية على الجدل العام في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي».

وكما يحدث في أوضاع مشابهة، راح كل طرف يحشد أنصاره على شبكات التواصل الاجتماعي. أنشأ المحتجون صفحة على فيسبوك تضم نحو ٢٣ ألف متابع، وقام الكيبوتس بخطوة مماثلة في صفحة عنوانها «كل الحقائق عن الصراع على العاصي». خلاصة قول الأخير إن الوادي الذي يمر بين البيوت ليس حيّزاً عاماً مفتوحاً بل منطقة مأهولة لها معاييرها، ولا يمكن أن تتحوّل إلى «متنزّه ماء قومي يزوره آلاف الناس يومياً»، وادعى أن هذه باتت «حقيقة ناجزة».

خلف الصراع على الحق في الوصول الحرّ للوادي، هناك معطيات متعلقة بمسألة تقسيم استخدام الأراضي في هذه المنطقة. فهذه الأراضي، وفقاً لما نشرته جريدة «كلكاليست»، تابعة لـ «مديرية أراضي إسرائيل» وتم إعطاء جمعية كيبوتس نير دفيد حق استخدامها، وجرى تجديد هذه الاتفاقية مجدداً العام ١٩٩٧ لتظل سارية المفعول حتى العام ٢٠٤٩ مع إمكانية تمديد إضافي. لكن الوادي نفسه لا تشمله المنطقة المتفق عليها، وهو يعرّف قانونياً كمورد بملكية الدولة.

كذلك، هناك فرق في مساحات الأراضي التي بحوزة مجموعات سكانية مختلفة في المكان: فمساحة مدينة «بيت شان» هي ٧٥٠٠ دونم، وعدد سكانها حوالي ٢٠ ألف مواطن. أما المساحة التي تمتد عليها الكيبوتسات التي يضمها المجلس الإقليمي «عيمق همعينوت» (مرج الينابيع) ويشمل وادي العاصي وكيبوتس نير دفيد، فتصل إلى ٢٥٠ ألف دونم، وعدد سكان كل الكيبوتسات هو نحو ١٣٥٠٠ شخص. الفرق شاسع وصارخ.

### تاريخ لا يغيب: «السور والبرج» حاضران

يقدم موقع «مركز المعلومات عن الاستيطان في الجليل» معطيات عن كيبوتس نير دفيد كالتالي: التأسيس: ١٩٣٦؛ عدد السكان: ٧٠٠؛ الموقع: عند سفح الجلبوع؛ الارتفاع: ١٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر؛ منظر: ناحال آسي يعبر الكيبوتس؛ ينتمي إلى حركة هشومير هتسعير، كان أول مستوطنة في البلاد أقيمت بطريقة السور والبرج».

«السور والبرج» - وفقا لموقع ويكيبيديا - هو «أسلوب استيطاني استخدمه المستوطنون الصهاينة في فلسطين الانتدابية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩. كان إنشاء المستوطنات اليهودية الجديدة مقيد قانوناً من قبل سلطات الانتداب، ولكن البريطانيين أعطوا عموماً موافقة ضمنية لتدابير السور والبرج كوسيلة لمواجهة الثورة العربية. وأثناء حملة السور والبرج، أنشئت نحو ٥٧ مستوطنة يهودية من بينها ٥٢ كيبوتسا والعديد من الموشافات في أنحاء البلاد. كان الأساس القانوني هو قانون عثماني تركي ساري المفعول خلال فترة الانتداب، الذي نص على أنه لا ينبغي هدم أي بناء غير قانوني إذا كان السقف قد اكتمل».

ووفقاً لموقع «باب الواد»: «شكّلت مستعمرة «تل عمل»، المعروفة اليوم بـ»كيبوتس نير دفيد،» مستعمرةَ السور والبرج الأولى على أرض فلسطين. تشير المراجع الصهيونية إلى أنّ ظهورها يعود إلى ربيع العام ١٩٣٦، بالتزامن مع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى. سعت حينها مجموعةٌ من المستعمرين الصهاينة في تل أبيب إلى إيجاد أرضٍ ليقيموا عليها مستعمرةً جديدةً، ليعثروا على أرضٍ يُقال إنّ الصندوق القومي اليهودي كان قد اشتراها من ملّاكٍ لبنانيين غائبين، بالقرب من كيبوتس بيت ألفا» («مستعمرات السور والبرج وأصول العمارة الاستيطانية في فلسطين»، الباحثة إشراق عواشرة).

### الدولة وكيبوتس «نير دفيد» توصلا إلى اتفاق بشأن الأزمة

ضمن آخر تطورات الصراع، بعد أن قدم عضو الكنيست موشيه أربيل من حزب شاس وحزب شاس التماساً بمطلب فتح كل مجرى الوادي للاستخدام العام، عقدت جلسة يوم الأربعاء الماضي في المحكمة المركزية في حيفا. الدولة اقترحت اتفاقية تسوية يتم بموجبها فتح جزء من وادي العاصي للجمهور مع تحديد عدد الزوار ووضع رقابة. وزارة العدل التي صاغت التسوية شدّدت على حق سكان الكيبوتس في الحفاظ على «نهج حياتهم»، وفتح جزء محدد من الوادي لعدد محدّد من الجمهور العام في الزيارات. الملتمسون رفضوا المقترح وأكدوا أنهم يطالبون بفتح إمكانية الوصول إلى الوادي على طول مجراه ودون رقابة.

يشير مقترح التسوية هذا إلى الجزء المعروف باسم «الشاطئ الأخضر»، والذي سمح كيبوتس نير دفيد بالوصول إليه منذ ٢٢ حزيران دون المرور عبر المنطقة المأهولة، وبما يخضع لتسجيل مبكر وتحديد عدد الزوار حتى ٢٥٠ شخصاً. ووفقاً لما اقترحته نيابة الدولة في لواء الشمال يتم توسيع المنطقة المتاحة للاستخدام العام، وإلغاء متطلبات التسجيل المبكر، ورفع عدد الزوار حتى ٤٠٠ شخص.

اتهم المحامي الذي مثّل مقدمي الالتماس الكيبوتس بالاستيلاء على مورد عام وانتهاك حرية التنقل وانتهاك مبدأ المساواة فيما يتعلق بالوصول إلى الوادي.

أعلنت جمعية «تحرير العاصي» في بيان بعد جلسة الاستماع في المحكمة: «لقد شاهدنا اليوم حشد صفوف النخبة في دولة إسرائيل، حين كانت الدولة تنسق اتفاقية تسوية محرجة مع الكيبوتس، بشكل يتجاوز الملتمسين، وتتعامى عن شعب إسرائيل وعن وضع المناطق الطرفيّة في واقع العام ٢٠٢١. الاقتراح يعطي مكافأة للجهة التي نهبت ثروة طبيعية وصنعت منها أرباحاً خاصة لها. هذه سابقة ليس لها أفق قانوني أو أخلاقي. لم يعد مواطنو إسرائيل، وخاصة في مناطق الأطراف، مستعدين لقبول الفتات والتنازل بما يترك الغبن متواصلا على حاله».

من جهته، قال كيبوتس نير دفيد: «الدولة وكيبوتس نير دفيد توصلا إلى اتفاق بشأن أزمة وادي العاصي. وسيُسمح للجمهور بدخول الشاطئ الأخضر في الجزء الغربي من الوادي خارج المنطقة السكنية. ويمكن دخول ما يصل إلى ٤٠٠ شخص، بدون تسجيل مسبق هذا الصباح». وقال محامو الكيبوتس إن المقترَح يحفظ «التوازن اللائق» بين الطرفين.

### ماذا كان في المنطقة قبل مجيء مستوطني «نير دفيد»؟

روعي مروم هو مؤرخ وباحث في تاريخ فلسطين، يدرس لنيل شهادة الدكتوراه في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا، وهو يقدّم خطاباً نقدياً واضحاً يرفض فيه الكثير مما يمكن اعتباره أساطير يحملها ويتناقلها سكان الكيبوتس عن الصراع وعن تاريخ المكان. في مقال بعنوان «ليست مستنقعات، وإنما زراعة مزدهرة: منطقة العاصي قبل إقامة نير دفيد»، يكتب: «يبث أعضاء الكيبوتس روايات عن الريادة والنشاط الفريد، والتضحية الخاصة والمثابرة، لتبرير وضعهم المتميز كمتصرفين حصريين بمجرى نهر العاصي، بحكم الأمر الواقع. أما الرواية الأخرى، فهي من السكان الآخرين، بما في ذلك بعض سكان مدينة بيسان، الذين ينتمون في الغالب للمهاجرين الجدد، الذين تم توطينهم في المدينة، بعد تهجير سكانها العرب الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨. فروايتهم تقول إن سكان نير دفيد استولوا على العاصي، في انتهاك للقانون والأخلاق، ورغبة في الثراء على حساب مورد عام وجماهيري في دولة إسرائيل».

ردا على الزعم بأنه «عندما أتى الكيبوتس لاستيطان وتعمير هذا المكان، كان مكاناً للمستنقعات وصحراء»، يكتب الباحث: «يتنازع الجانبان (سكان الكيبوتس وسكان بلدات مجاورة) على حق الأولوية، والعدالة الاجتماعية التوزيعية. ويتردد صدى الافتقار إلى الوضوح في الجدل الكبير على هذه القضية فيما يتعلق بالجغرافية التاريخية لمنطقة الكيبوتس، بسبب عدم وجود إجابة راسخة للسؤال: ماذا كان في المنطقة، قبل مجيء مستوطني نير دفيد، في العام ١٩٣٦؟. والجواب لهذا السؤال، يتعلق بفصل منسي من تاريخ تطوّر القرى الفلسطينية ونشاطها الزراعي».

وهو يحاج بأن الخرائط والوثائق التاريخية المحفوظة في أرشيفات المؤسسات الإسرائيلية الرسمية، تُظهر وتثبت أن منطقة كيبوتس نير دفيد، لم تكن على الإطلاق «مكاناً للمستنقعات أو صحراء». بل «كان نهر العاصي، قبل إقامة نير دفيد، يُشكّل حدودا بين قريتين فلسطينيتين- شمالا أراضي قرية الساخنة، وجنوباً أراضي قرية تل الشوك، وهي أملاك حكومية بدأ تطويرها في أواخر القرن التاسع عشر، وتم ربطها بالمركز الإداري الجديد، الذي أقيم في قرية بيسان آنذاك، التي بنيت على أنقاضها مدينة بيت شان. لم تكن هناك مستنقعات على طول مجرى نهر العاصي إطلاقاً، بل كانت هذه المنطقة عبارة عن مساحات شاسعة، تُروى بواسطة شبكة قنوات متفرّعة، حفرها الفلاحون العرب والبدو، بمبادرة من السلطات العثمانية، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨)... نقلت هذه القنوات مياه الينابيع الغزيرة، إلى الأراضي الزراعية الخصبة... حيث زُرِعت الخضار وقصب المص والقطن والموز والأرز، وبعض المحاصيل الأخرى، التي بيعت في أسواق حيفا وجنين والناصرة ودمشق وبيروت. لقد كانت مياه المجاري المائية، تدير سلسلة من مطاحن القمح القديمة، التي خدمت الزائرين من قريب وبعيد، وكل هذا قبل إنشاء كيبوتس نير دفيد».

ويختتم الباحث: لقد نشأت المقاومة العربية لإقامة الكيبوتس، بسبب ما اعتبره السكان العرب المحليون، تشريدا وتجريدهم من حقوقهم... إنشاء كيبوتس نير دفيد، لم يكن جديدا على المنطقة، بل كان استمراراً، حتى وإن بطرق وأدوات أخرى، لعمليات تطوّر للاستقرار البشري والتحول، والتي بدأها السكان العرب المحليون في منطقة غور بيسان، ومهاجرون آخرون من جميع أنحاء الأردن والأغوار وشمال جبال نابلس، برعاية وتشجيع السلطات العثمانية، قبل ستين عاماً من إنشاء الكيبوتس، وحوالي ثمانين عاماً من وضع بواباته الصفراء الشهيرة أمام قاصدي نهر العاصي، المنعزل عن الجميع.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية